

العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة: دراسة مقارنة بين شركات القطاع العام والخاص

د. محمد محمود سليمان محمد

مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة
جامعة الزقازيق
جمهورية مصر العربية

د. مؤمن فرحات السيد

مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة
جامعة أسوان - جمهورية مصر العربية
أستاذ المحاسبة المساعد - كلية المجتمع
جامعة المجمعة - المملكة العربية السعودية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين دوافع الإدارة اتجاه إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة، من خلال التطرق إلى تأثير الملكية الحكومية على طبيعة هذه العلاقة. من أجل اختبار فرضيات الدراسة، تم الاستعانة بعينة من الشركات غير المالية المدرجة بالسوق المصري للفترة من عام 2009 حتى عام 2017 بإجمالي مشاهدات 792، وتوصلت النتائج على مستوي العينة ككل إلى: وجود علاقة معنوية وطردية بين دوافع الإدارة نحو «تجنب الضغوط السياسية، الالتزام باشتراطات عقود المديونية» والسلوك غير المتماثل للتكلفة، كما توصلت إلى وجود علاقة معنوية وعكسية بين دوافع الإدارة نحو «تقليل تشتت رقم الدخل، تجنب انخفاض الدخل، تجنب الخسارة» والسلوك غير المتماثل للتكلفة. وتشير نتائج المقارنة بين عيني الشركات ذات ملكية حكومية وخاصة إلى وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية، حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين دوافع الإدارة نحو «تجنب الخسارة، تجنب انخفاض الدخل، تشتت رقم الدخل» والسلوك غير المتماثل للتكلفة بالشركات ذات ملكية حكومية؛ بينما تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية وعكسية بين دوافع الإدارة نحو «تجنب الخسارة، تجنب انخفاض الدخل، تشتت رقم الدخل» والسلوك غير المتماثل للتكلفة بالشركات ذات ملكية خاصة.

الكلمات المفتاحية: الملكية الحكومية، القطاع العام، عدم التماثل في سلوك التكاليف، دوافع إدارة الدخل.

المقدمة

تعرضت منشآت الأعمال بالبيئة المصرية لفترات من الأزمات المتتالية والمتعاقبة، الأمر الذي تطلب من الإدارة المالية أن تكون علي قدر مثل هذه الأحداث، فمع بداية مطلع الألفية الثانية واجهت منشآت الأعمال الموجة الأولى من تعويم العملة المصرية، تلي ذلك ما مر به العالم من أزمة مالية عام 2008، وما مر به السوق المصري من اضطرابات متتالية مع بداية الأزمات السياسية في عام 2011، وما تلي ذلك بالموجة الثانية من عملية تعويم العملة المصرية في عام 2016 إلى الوضع الحالي، وما تواجه الشركات من أزمات بسبب الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن جائحة كورونا (COVID 19).

وتعتبر أدوات إدارة الدخل أحد الأساليب التي غالباً ما تلجأ إليها الإدارة في مواجهة تلك الأزمات ولأسباب عديدة، فالبورصة المصرية في قواعدها بخصوص إدراج أو شطب الشركات أشارت في المادة (53) بند (7) تشير إلى أن الشركة التي يقل صافي الربح فيما قبل خصم الضرائب عن 5% من رأس المال المدفوع خلال سنتين ماليتين متتاليتين يتم شطبها، الأمر الذي قد يدفع الإدارة بشكل مباشر نحو إدارة الدخل في محاولة منها لتجنب عملية الشطب من التداول في البورصة المصرية وما قد يتبع ذلك من آثار سلبية علي قيمة المنشأة (البورصة المصرية، 2014).



ويعتبر ميل الإدارة نحو المصادر الخارجية في تمويل الديون أحد الأسباب التي قد تدفع الإدارة نحو الميل إلى إدارة الأرباح، فتكلفة التمويل والقيود التي تفرض على منشآت الأعمال تكون أكبر في حال ما إذا كانت المنشأة تمر بمراحل عسر مالي، أو انخفاض في الأداء عن سنوات المقارنة السابقة، لذا فقد تلجأ الإدارة نحو إدارة الدخل في محاولة منها لتحسين شروط المديونية والتخفيف من الأعباء والقيود التي قد يتم فرضها من قبل الدائنين (Zamri et al., 2013؛ Ardison et al., 2012؛ Tonye & Sokiri., 2020).

ويعتمد استمرار إدارة المنشأة في منصبها بشكل كبير على قيمة العوائد المتوقعة من قبل الجمعية العمومية للشركات المساهمة، ويعد مؤشر الربحية أحد المؤشرات الرئيسية التي يتم الحكم من خلالها على أداء وكفاءة ومدى فاعلية الإدارة، نظراً لأن رقم الربح ينعكس بشكل آني على قيمة السهم في بورصة الأوراق المالية، لذا فإن الإدارة قد تعتمد إلى إدارة الدخل أماً في الحفاظ على المنصب لأطول فترة ممكنة من خلال تحسين رقم الربح المعلن مقارنة بالعام السابق/ أو تجنب تخفيض رقم الربح أو تجنب تحقيق خسائر خلال العام (Hu et al., 2015؛ Ashiq et al., 2015؛ Setyawan & Anggraita., 2018).

ويترتب على عملية إدارة الدخل العديد من الآثار على هيكل التكلفة بمنشآت الأعمال، الأمر الذي قد يؤدي لحدوث اختلالات في تماثلية حركة التكلفة، وظهور ما يسمى بهيكل التكاليف غير المتماثل «لزوج/ مضاد للزوجة» (Yang, 2019؛ Li, 2018)، وتعد دراسة (Anderson et al. 2003) أول من قدم تنظيراً لهذا المفهوم مصحوباً بأدلة إمبريقية تؤكد حجبية المنطق وتدعمه.

وتأتي دراسة Anderson et al. 2003 لتهدم تراثاً من الفكر المحاسبي ظل راسخاً لعقود، حيث كان ينظر لسلوك التكلفة باعتباره يميل للتماثل عند زيادة أو انخفاض حجم المبيعات، ومن خلال الحركة في عدة أشكال تتنوع ما بين سلوك التكاليف المتغيرة والثابتة وشبه المتغيرة وشبه الثابتة ولا تخرج عنها، وقدمت دراسة Anderson et al. 2003 تعريفاً لسلوك غير المتماثل للتكلفة بأنها معدل زيادة غير متساوٍ في التكلفة مع معدل الانخفاض فيها وذلك مع زيادة أو انخفاض متساوٍ في حجم المبيعات.

وأشارت دراسة Weiss, 2010 إلى أهمية التفرقة بين نوعين لعدم تماثل سلوك التكلفة: النوع الأول ويتمثل في السلوك اللزوج (المتصق) للتكلفة، ويعني معدل الزيادة في التكلفة المقابل لزيادة المبيعات بنسبة معينة أقل من معدل الانخفاض في التكلفة المقابل لانخفاض المبيعات بنفس النسبة، ويشير هذا النوع إلى توجه من الإدارة للاحتفاظ بالتكلفة لفترة من الوقت رغم عدم الحاجة إليها، ويتمثل النوع الثاني في السلوك المضاد للزوجة، ويعني معدل الزيادة في التكلفة المقابل لزيادة المبيعات بنسبة معينة أكبر من معدل الانخفاض في التكلفة المقابل لانخفاض المبيعات بنفس النسبة، ويشير هذا النوع إلى توجه الإدارة للتخلص السريع من التكلفة وفي وقت قصير خشية مجابهة خطر انهيار حاد في مستويات الطلب.

وتحاول الدراسة الحالية سد الفجوة البحثية بين تيارين من الدراسات السابقة في موضوع السلوك غير المتماثل للتكلفة، حيث ينظر التيار الأول للسلوك غير المتماثل للتكلفة باعتباره سلوكاً جيداً، ويعكس هذا التيار رؤية التعامل مع إدارة الموارد المتاحة بشكل استراتيجي مخطط وعقلاني قد يدفع في بعض الأحيان للاحتفاظ ببعض الموارد غير المستغلة، وينظر التيار الثاني للسلوك غير المتماثل للتكلفة باعتباره سلوكاً غير جيد، ويعكس هذا التيار في المقام الأول الهدر والإسراف الترفي في استغلال الموارد والمحافظة على ذلك رغم انخفاض مستويات البيع، ويقدم مؤيدو هذا التيار من الأبحاث رؤيتهم في ضوء نظرية الوكالة والمشاكلات المنبثقة عنها.

وتسعي إدارة المنشأة إلى إدارة رقم الدخل بهدف تجنب الإفصاح عن نتائج أعمال غير مواتية وتتحرك الإدارة في هذا الجانب بدوافع مختلفة (تقليل تشتت رقم الدخل – تجنب انخفاض الدخل – تجنب الخسارة – الالتزام باشتراطات عقود المديونية – تجنب الضغوط السياسية)، الأمر الذي قد يؤدي إلى خلل في سلوك هيكل التكاليف (Yang, 2019؛ Koo et al., 2015؛ Li, 2018، Jin, 2017) وبالتالي يمكن صياغة السؤال البحثي الأول على النحو التالي:

«هل هناك علاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة؟»

ويشتق من السؤال البحثي الأول عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل هناك علاقة بين دافع الإدارة نحو تقليل تشتت رقم الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة؟
- 2- هل هناك علاقة بين دافع الإدارة نحو تجنب انخفاض الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة؟

- 3- هل هناك علاقة بين دافع الإدارة نحو تجنب الخسارة والسلوك غير المتماثل للتكلفة؟
- 4- هل هناك علاقة بين دافع الإدارة نحو تجنب الضغوط السياسية والسلوك غير المتماثل للتكلفة؟
- 5- هل هناك علاقة بين دافع الإدارة نحو الالتزام باشتراطات عقود المديونية والسلوك غير المتماثل للتكلفة؟

تتسم بيئة الأعمال المصرية بخصائص تساهم في تطوير البحث الحالي والنظر إلى العلاقة الرئيسية من وجهة نظر أخرى، حيث لا تزال الملكية بالشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية متنوعة ما بين ملكية خاصة وملكية عامة وملكية مختلطة، الأمر الذي دفع الباحث إلى إضافة بُعد جديد للدراسة الحالية من خلال أخذ أثر الملكية الحكومية في العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة.

فالملكية العامة⁽¹⁾ تعني امتلاك الحكومة حصة من رأس مال الشركة المدفوع، وبالتالي امتلاك حق تعيين الإدارة إذا كانت نسبة الملكية تزيد عن 50% أو على الأقل المشاركة الفعالة في الإدارة إذا كانت تمتلك حصة أقل من 50% من رأس المال المدفوع، ويترتب على امتلاك الحكومة حصة في رأس مال أي شركة خضوعها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات بالإضافة إلى الرقابة الخارجية «حال كانت الملكية مشتركة» (Bajo et al., 2018، جذر، 2019)

وقد تؤدي الإجراءات الرقابية المشددة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخارجية إلى الحد من قدرة الإدارة على إدارة الدخل، وبالتالي ضعف أو تلاشي العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة، هذا إلى جانب رغبة الإدارة في تلاشي كتابة تقارير سلبية من قبل الأجهزة الرقابية مما يؤدي في النهاية إلى الاستغناء عن خدماتها لصالح إدارة جديدة (Clive et al., 2018؛ Lopes, 2018، Memis & Çetenak, 2012).

ومن ناحية أخرى فإن الأوضاع السياسية التي مرت بها البلاد منذ مطلع الألفية الجديدة من تبني الدولة لبرنامج الخصخصة، بالإضافة إلى الضغوط العمالية التي ظهرت منذ عام 2008 وما تلاها من أزمات سياسية في بداية 2011، جميعها قد تكون عوامل دافعة للإدارة نحو تبني منهج لإدارة الدخل من أجل مواجهة كل تلك التحديات في محاولة منها لعبور من الأزمات المتتالية التي قد تمر بها، الأمر الذي قد يدفع في النهاية إلى إحداث خلل في تماثلية سلوك التكاليف، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة السؤال البحثي الثاني علي النحو التالي:

«هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام؟»

ويشتق من السؤال البحثي الثاني عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة نحو تقليل تشتت رقم الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام؟
- 2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة نحو تجنب انخفاض الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام؟
- 3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة نحو تجنب الخسارة والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام؟
- 4- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة في تجنب الضغوط السياسية والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام؟
- 5- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة نحو الالتزام باشتراطات عقود المديونية والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام؟

هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على طبيعة العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة، ويشتق من الهدف الرئيسي ثلاثة أهداف فرعية هي:

(1) يستخدم مصطلحا الملكية العامة والملكية الحكومية كمترادفات لنفس المعنى على مدار البحث

- 1- التعرف على العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة بالعينة ككل.
- 2- التعرف على العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة من خلال مقارنة النتائج على عينة من الشركات المملوكة ملكية خاصة مقارنة بالشركات ذات الملكية العامة.
- 3- التعرف على مستويات عدم التماثل في التكلفة واتجاهها في الشركات المملوكة ملكية خاصة مقارنة بالشركات التي بها حصة مملوكة للحكومة.

أهمية البحث

يمكن إبراز أهمية البحث من خلال التعرض للنقاط التالية:

- إلقاء الضوء على الدوافع المحركة للإدارة عند إدارة رقم الدخل، ولما لذلك من تأثيرات في كيفية فهم وتفسير الأرقام المفصح عنها بالتقارير المالية المنشورة، وعلى سبيل المثال فإن دافع التخلص من أعباء وتراكمات الإدارات السابقة من خلال عملية التنظيف المحاسبي يؤثر بشكل مختلف تماماً عن دافع المحافظة على رقم ربح معين أو زيادته، وبالتالي فإن البحث الحالي يعطي إشارات مُتلقي المعلومة المحاسبية بأهمية تحليل دوافع الإدارة وتوجهاتها قبل التسليم بالأرقام المفصح عنها والاعتماد عليها عند اتخاذ أي قرار.
- استكشاف الدور التأثيري لدوافع إدارة الدخل على سلوك التكلفة غير المتماثل، من خلال التعرض لعدد من الدوافع المختلفة لإدارة الدخل وقياس تأثير كل دافع على تماثلية سلوك التكلفة، وبالتالي تقديم أدلة إمبريقية من السوق المصري تؤيد / أو ترفض اتجاه العلاقات المقترحة.
- إلقاء الضوء على السلوك غير المتماثل للتكلفة من خلال المقارنة بين مجموعتين من الشركات: المجموعة الأولى مجموعة الشركات المملوكة ملكية خاصة، والمجموعة الثانية مجموعة الشركات المملوكة ملكية عامة، وبالتالي التعرف على تأثير الملكية الحكومية من خلال المقارنة بين المجموعتين.
- استكشاف الدور المنظم للملكية الحكومية على طبيعة العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة من خلال اختبار العلاقة على شركات القطاع العام بشكل منفصل عن شركات القطاع الخاص.

الإطار النظري للدراسة

دوافع إدارة الدخل

يمكن الإشارة إلى إدارة الدخل باعتبارها عملية تدخل بشكل متعمد من قبل الإدارة في عملية التقرير المالي المنشور، بقصد تحقيق بعض المستهدفات (Schipper, 1989)، وميزت الدراسات السابقة بين اتجاهين لإدارة الأرباح: الاتجاه الأول وهو الاتجاه المرغوب وذلك في حال استخدام المدير تقديراته الشخصية في إعداد تقارير خارجية دقيقة، الاتجاه الثاني وهو الاتجاه غير المرغوب، وذلك في حال استخدام المدير تقديراته الشخصية في إعداد تقارير خارجية مضللة (Francis et al., 1996؛ Healy & Wahlen, 1999).

ويواجه الحكم على دوافع المديرين تجاه إدارة الدخل مشكلتين رئيسيتين: تتمثل المشكلة الأولى في صعوبة إثبات تعمد إدارة الدخل، وتتمثل المشكلة الثانية في صعوبة الربط بين سلوك الإدارة عند التأثير في رقم الدخل والدافع الذي أدى إلى هذا السلوك (شتيوي، 2009)، وتعدد الدوافع التي قد تحرك الإدارة نحو إدارة رقم الدخل وتتمثل في:

1- الدوافع المتعلقة بالقواعد المنظمة لأسواق المال

تشير القواعد المنظمة لعملية إدراج أو شطب الشركات بالبورصة المصرية في المادة رقم (53) بند (7) إلى أن الشركة التي يقل صافي ربحها قبل خصم الضرائب عن 5% من رأس المال المدفوع خلال سنتين مالييتين متتاليتين يتم شطبها، الأمر الذي قد يدفع الإدارة بشكل مباشر نحو إدارة الدخل في محاولة منها لتجنب عملية الشطب من التداول في البورصة المصرية وما قد يتبع ذلك من آثار سلبية على قيمة المنشأة (البورصة المصرية، 2014).

2- الدوافع المتعلقة بتوجهات التوسع أو الاندماج / أو توجهات الهروب من عمليات الاستحواذ

يتولد الدافع لدي إدارة المنشأة نحو تحسين الأرقام المعروضة بالتقارير المالية في حالة رغبتها في زيادة مستويات النشاط الحالي، وعند الشروع في عملية طرح الأسهم الشركة للاكتتاب العام، كذلك قد تتوجه الإدارة نحو تحسين الأرقام المعروضة في حال رغبتها في الدخول في عملية اندماج، وبالتالي فإن تعزيز القيمة الحالية للمنشأة سيعود بحقوق أكبر علي المالك الحاليين في الكيان الجديد، ومن ناحية أخرى فإن رغبة الإدارة في استمرار الشركة بوضعها الحالي ومواجهة الضغوط المستمرة في محاولة الاستحواذ عليها قد يدفعها إلى محاولة إظهار رقم الدخل المفصح عنه بشكل يعطي انطباعات سلبية عن أداء المنشأة وبالتالي الهروب من عمليات الاستحواذ (Ardekani et al., 2012؛ Al Hayek, 2018؛ Bartov et al., 2000).

3- الدوافع المتعلقة بتلبية رغبات الملاك

قد يدفع الملاك الإدارة نحو إدارة رقم الدخل بهدف تحقيق المستهدفات التي يرغبون في تحقيقها والوصول إليها، وفي نفس الوقت تتوافق هذه الأهداف مع رغبات الإدارة، ويعتبر أهم محرك لهذا الدافع رغبة المساهمين في تعديل النظرة المستقبلية حول القيمة المحتملة للمنشأة بالنسبة للمستثمر المحتمل (Dye, 1988؛ Ghaleb& Kamardin, 2018).

4- الحوافز والمكافآت الإدارية

من المحركات الرئيسية التي قد تدفع الإدارة إلى التأثير على رقم الدخل رغبتها في تحقيق اشتراطات خطط الحوافز والمكافآت المرصودة لها، فإذا كان هناك حدود قصوى لقيمة الحافز وتوقع الإدارة أن رقم الدخل سيؤدي إلى تفويت الفرصة عليها للحصول على حافز أعلى نظراً لوجود اشتراطات الحدود القصوى، فإن الإدارة بالتبعية سيتولد لديها الدافع لتخفيض الدخل للفترة الحالية إلى الحدود القصوى لحساب المكافأة والعمل على ترحيل باقي الدخل للسنوات التالية، والعكس صحيح (Rani et al., 2013؛ Tsitinidis& Duru, 2013).

5- التخطيط / أو التجنب الضريبي

قد يكون الرقم الضريبي المتوقع ربطه علي دخل المنشأة أحد الدوافع التي تجعل الإدارة تميل إلى تدنية رقم الدخل، ومن ثم تخفيض الوعاء الضريبي، أو في حالة رغبة الإدارة الاستفادة من الوفر الضريبي في زيادة السيولة النقدية لدي المنشأة، ويؤدي تحسن مستويات السيولة بدوره إلى زيادة القيمة السوقية للمنشأة (Firmansyah & Febriyanto, 2018).

6- مجابهة الضغوط السياسية (التكاليف السياسية)

تؤدي زيادة كثافة رأس مال المنشأة⁽¹⁾ إلى تعرضها لضغوط كبيرة من اتحادات العمال خاصة مع الميل إلى الأتمتة وإحلال الآلات الحديثة بدلاً عن العنصر البشري، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قدرة المنشأة على استيعاب أعداد كبيرة من العمالة. بالإضافة إلى تحقيقها لأرباح اقتصادية ضخمة وملفتة، وجميعها أمور تجعل المنشأة تحت المجهر المجتمعي وبالتالي يحتمل تعرضها لضغوط سياسية، الأمر الذي يدفع الإدارة إلى محاولة إظهار رقم الربح عند أقل مستوي ممكن (Watts & Zimmerman, 1978؛ Healy & Wahlen, 1999).

7- اشتراطات عقود المديونية

تواجه المنشآت التي ترتفع لديها نسب المديونية اشتراطات صعبة قد تقيد من حرية حركة الإدارة في الاستفادة من الفرص المتاحة، ومن أمثلة هذه الاشتراطات وضع قيود علي إمكانية حصول المنشأة علي ديون إضافية، ووضع قيود علي توزيعات الأرباح علي المساهمين، وقيود علي عمليات التوسع بالاندماج أو الاستحواذ، وقيود علي عملية تصفية الأصول، وإلزام المنشأة بالإبقاء علي رقم رأس المال العامل ثابتاً عند حدود دنيا، إلى غير ذلك من القيود، وبالتالي كلما زادت احتمالات الإخلال بتعهدات المديونية التي ترتكن إلى أرقام محاسبية فعلي الأرجح سوف تميل الإدارة لاختيار سياسات تظهر تمسكها باشتراطات عقود المديونية (Kaya & Turegun, 2017).

(1) يقصد بكثافة رأس مال المنشأة نسبة صافي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول

السلوك غير المتماثل للتكلفة

أشارت الأدبيات المحاسبية عند تناولها لهياكل التكلفة باعتبارها مزيجاً من عناصر التكاليف المتغيرة والثابتة، والتي تختلف من صناعة لأخرى ومن شركة لأخرى (Guinding et al., 2005)، وبالتالي فإن هياكل التكلفة التي تنتمي لقطاع خدمي تختلف عن هياكل التكلفة التي تنتمي لقطاع صناعي، كما أن اختلاف الفترات الزمنية والتطور المستمر أدى لاختلاف أشكال هياكل التكلفة، فقديمًا كانت التكاليف المتغيرة هي العنصر الطاغي في تشكيل هياكل التكلفة نظراً لارتفاع قيمة خامات الإنتاج والعنصر البشري، ومع التطورات الحديثة في الإنتاج أصبحت التكاليف الثابتة تمثل رقماً هاماً في تشكيل هياكل التكلفة (فودة، 2018).

وجاءت دراسة Anderson et al. 2003 لهدم تراثاً من الفكر المحاسبي ظل ثابتاً لعقود، حيث كان ينظر لسلوك التكلفة باعتباره يميل للمتماثل عند زيادة أو انخفاض حجم المبيعات، ومن خلال الحركة في عدة أشكال تتنوع ما بين سلوك التكاليف المتغيرة والثابتة وشبه المتغيرة وشبه الثابتة ولا تخرج عنها، وقدمت دراسة Anderson et al. 2003 تعريفاً للسلوك غير المتماثل للتكلفة بأنها معدل زيادة في التكلفة غير متساوٍ مع معدل الانخفاض فيها وذلك مع زيادة وانخفاض متساوٍ في حجم المبيعات.

ويمكن القول بأن السلوك المتماثل للتكلفة يمكن أن يتحول إلى سلوك غير متماثل في إحدى الحالات التالية:

1- الحالة الأولى: وتمثل السلوك غير المتماثل للزوج

وتشير هذه الحالة إلى ميل الإدارة نحو الاحتفاظ ببعض الموارد العاطلة مع انخفاض حجم الطلب، ويؤدي ذلك إلى أن تكون نسبة الانخفاض في التكاليف المقابلة لانخفاض المبيعات أقل من نسبة الزيادة في التكاليف مع زيادة الطلب بنفس النسبة.

2- الحالة الثانية: وتمثل السلوك غير المتماثل المضاد للزوج

وتشير هذه الحالة إلى ميل الإدارة نحو التخلص السريع من بعض الموارد العاطلة مع انخفاض حجم الطلب، ويؤدي ذلك إلى أن تكون نسبة الانخفاض في التكاليف المقابلة لانخفاض المبيعات أكبر من نسبة الزيادة في التكاليف مع زيادة الطلب بنفس النسبة.

وحاولت الأدبيات في الفكر المحاسبي تناول العوامل والتأثيرات التي يمكن أن تلعب دوراً في قرار الإدارة عند اتخاذ قرارات من شأنها التأثير على سلوك هيكل التكاليف، ويمكن تقسيم هذه العوامل في أربع مجموعات رئيسية: تتمثل المجموعة الأولى في العوامل الخارجية المرتبطة بالاقتصاد الكلي، والمجموعة الثانية في العوامل الخارجية الرقابية، والمجموعة الثالثة في العوامل الداخلية المتعلقة بطبيعة المنشأة، والمجموعة الرابعة والأخيرة في العوامل الداخلية المتعلقة بسلوكيات وتصرفات الإدارة، ويمكن تناول المجموعات الأربعة على النحو التالي:

3- مجموعة العوامل الخارجية المرتبطة بالاقتصاد الكلي

تؤثر الحالة الاقتصادية العامة في قرارات الإدارة بخصوص سلوك التكلفة، ففي حالات فترات النمو الاقتصادي المرتفع يرجح أن تتبني الإدارة النظرة التفاضلية بخصوص استعادة مستويات الطلب إلى مستوياته المعهودة في حالة حدوث انخفاض بسيط في تلك الفترة، أما في حالات الانكماش الاقتصادي وانخفاض مستويات الطلب بشكل عام فمن المرجح أن تميل الإدارة نحو التخلص السريع والآني من كل الطاقة غير المستغلة، وفي كلتا الحالتين فإن المحصلة النهائية هي حدوث اختلافات في سلوك التكلفة، وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي ينظر لها بأهمية كبيرة عند تحليل سلوك الإدارة تجاه التكاليف ومن أهمها: الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو القومية، ومعدلات التضخم/ أو الانكماش، ومؤشرات الإنتاج القومي وغيرها من المؤشرات الرئيسية لهذه المجموعة (Abdel Aziz, 2014).

4- مجموعة العوامل الخارجية الرقابية

يقصد بها الإجراءات الرقابية التي تفرض على إدارة المنشأة من خارجها، بحيث تحد من قدرتها على استغلال الوضع الحالي لصالحها، دون النظر لمصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة بنظرة متوازنة، وتعتبر متغيرات حجم مكتب المراجعة،

وفاعلية ضوابط الإدراج والقيود بسوق المال، والمراجعة المشتركة، وقواعد وآليات حوكمة الشركات وغيرها من المؤشرات الرئيسية لهذه المجموعة (chen et al., 2012؛ Malekvar & Abdoli, 2015؛ Ezat, 2014؛ Muluk؛ Herianti, 2019)

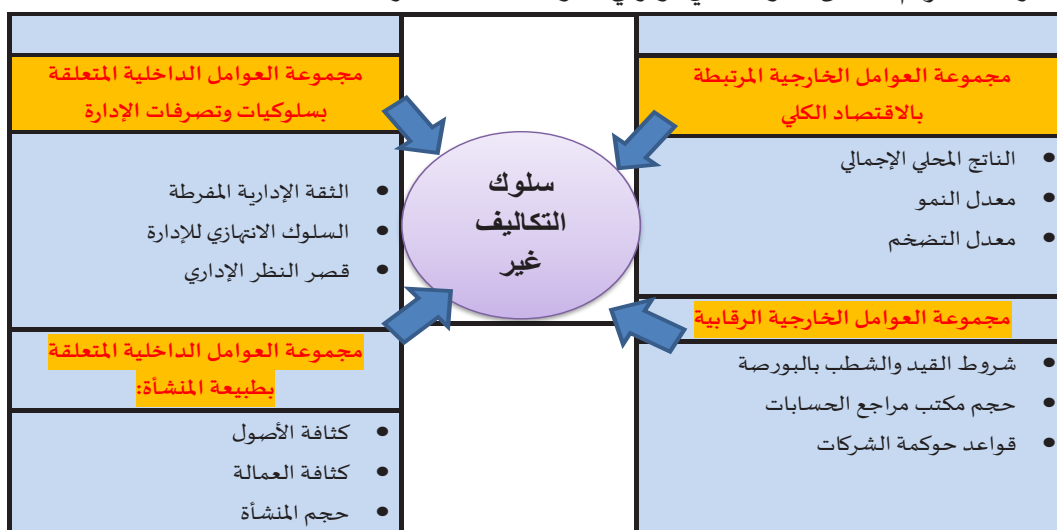
5- مجموعة العوامل الداخلية المتعلقة بطبيعة المنشأة

تشير هذه العوامل إلى التأثيرات التي يمكن أن تضيفها طبيعة خصائص المنشأة على ميل سلوك التكلفة لعدم التماثل، وتوسعت الأدبيات المحاسبية في هذا الجانب بشكل كبير نظراً لطبيعة الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه هذه العوامل. ومن أهم العوامل التي جري اختبارها سواء بصورة مباشرة (متغير مستقل) أو بصورة غير مباشرة (متغير ضابط لتقوية نماذج الانحدار) مجموعة المتغيرات التالية: كثافة الأصول، كثافة العمالة، حجم المنشأة، الطاقة العاطلة، إلى غير ذلك من مؤشرات رئيسية تنطوي عليها هذه المجموعة (Dierynck et al., 2012؛ Pichetkun & panmanee 2012؛ منطاش، 2015).

6- مجموعة العوامل الداخلية المتعلقة بسلوكيات وتصرفات الإدارة

وهذه المجموعة من العوامل تعبر عما يمكن أن يتأثر بها سلوك التكاليف وتماثلية حركته بناءً على تصرفات الإدارة في المواقف القرارية المختلفة، وفي هذا الجانب يمكن القول بأن الأدبيات المحاسبية الحديثة استفاضت في الاهتمام بتلك العوامل ومن أهمها المتغيرات التالية: الثقة الإدارية المفرطة، السلوك الانتهازي للإدارة، تحيزات الإدارة، قصر النظر الإداري، الميل للمخاطرة، إلى غير ذلك من مؤشرات رئيسية تنطوي عليها هذه المجموعة (chen et al. 2012؛ Hur et al., 2019).

ويعبر الشكل رقم (1) عن العوامل التي تؤثر في سلوك التكاليف غير المتماثل



المصدر: من إعداد الباحثين.

تأثيرات الملكية الحكومية

تتعدد وتتنوع أنماط هياكل الملكية في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري، ويعد نمط الملكية أحد المحددات الرئيسية لمشكلات الوكالة، ففي ضوء نمط الملكية يتحدد مجلس الإدارة وجميع اللجان المنبثق عنه، وبالتالي التحكم في عملية إنتاج المعلومة المحاسبية، وكذلك التحكم في إجراءات الرقابة الداخلية المفروضة على عملية إنتاج المعلومة المحاسبية. وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على رقم الأرباح المعلن (عفيفي، 2011).

يقصد بالملكية الحكومية نسبة مشاركة الحكومة في هيكل ملكية الشركات، وتخضع الشركات التي تشارك الحكومة في ملكيتها إلى نوعين من الرقابة: النوع الأول ويتمثل في رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، والنوع الثاني رقابة المراجع الخارجي، ويجدر الإشارة إلى أن المادة 2 من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة 1988 أشارت إلى أن الشركة

تعتبر خاضعة لرقابة الجهاز ويطلق عليها شركة عامة إذا ساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن 25% من رأسمالها.

وتشير الأدبيات المحاسبية إلى العديد من الانعكاسات المتوقعة للملكية الحكومية أهمها:

1- جودة الأرباح المحاسبية

أشارت دراسة (Tong & Wang, 2007) إلى أن زيادة نسبة الملكية الحكومية عن 50% تؤدي إلى تحسن ملحوظ في مستوي جودة الأرباح المحاسبية، وأشارت دراسة (Maaloul et al., 2018) إلى أن الواقع التطبيقي بالسوق التونسي يشير إلى تحسن ملحوظ في الأداء المالي في الشركات التي يتضمن مجالس إدارتها أعضاء ذو ارتباطات حكومية؛ إلا أنه من زاوية أخرى يمكن القول بأن تبني الحكومات لتوجهات تميل نحو التحرير الاقتصادي والتخلص من عبء شركات القطاع العام من خلال الخصخصة قد يؤدي إلى نتائج مختلفة.

2- شفافية التقارير المالية

أشار تقرير (OCED, 2017) إلى الدور التأييري للملكية الحكومية على طبيعة التقارير المالية ومستوي شفافيتها، وهو ما أكدت عليه دراسة (معي الدين، 2017) من خلال التوصل إلى وجود علاقة طردية بين الملكية الحكومية وشفافية التقارير المالية من خلال العمل على خفض مستوي عدم التماثل في المعلومات.

3- جودة عملية المراجعة

أشارت دراسة Li, 2019 إلى أن جودة المراجعة ترتبط بشكل إيجابي مع الملكية الحكومية، حيث تدفع الملكية الحكومية المراجع الخارجي إلى الاهتمام بشكل كبير بعملية المراجعة علي اعتبار أن تقرير المراجعة سيخضع للاطلاع من قبل جهات وهيئات متخصصة، كما يجدر الإشارة إلى أن أحد المعايير الرئيسية التي يتم الحكم من خلالها علي مدي جودة عملية المراجعة هو معيار «المراجعة المشتركة»، والذي يعني قيام أكثر من جهة بمراجعة التقارير المالية للشركة، الأمر الذي يضيف مزيداً من المصداقية علي الأرقام المعروضة بالتقارير المالية، ووفقاً للقوانين المنظمة لعمل الجهاز المركزي للمحاسبات فإن أي شركة تنتمي للقطاع الخاص وتمتلك الحكومة فيها حصة تزيد عن 25% تخضع لمراقبة الجهاز المركزي إلى جانب مراقبة مراجع الحسابات الخارجي.

4- سيولة الأسهم

استعرضت دراسة Boubakria et al., 2019 وجهتي نظر بخصوص تأثير الملكية الحكومية علي سيولة الأسهم، تؤيد وجهة النظر الأولى العلاقة العكسية بين الملكية الحكومية وسيولة الأسهم وينتج ذلك عن التشوهات التي يمكن أن تحدث نتيجة التدخلات المستمرة من قبل الدولة في توجيه أهداف الشركة، بالإضافة إلى ضعف حوكمة الشركات الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب علي الاكتتاب في أسهم هذه الشركات؛ بينما تشير وجهة النظر الثانية إلى أن الملكية الحكومية ترتبط بعلاقة طردية مع سيولة الأسهم نظراً لإمكانية تمتع المستثمرين في هذا النوع من الشركات بتفضيل ائتماني، بالإضافة إلى الضمانات العالية التي يمكن الحصول عليها بمجرد مشاركة الدولة في حصة بهيكل الملكية، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة الطلب علي الاكتتاب في أسهم هذه الشركات.

الدراسات السابقة

دراسة Pichetkun & Panmanee, 2012

استهدفت الدراسة اختبار محددات السلوك غير المتماثل للتكاليف التشغيلية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية التايلاندي خلال الفترة من عام 2001 وحتى عام 2009، واشتملت العينة على 160 شركة تم انتخابهم من 7 قطاعات مختلفة.

ويتضمن نموذج الدراسة عدداً من المتغيرات المستقلة، ومن أهمها متغير التكاليف السياسية والذي تم قياسه بالاعتماد على حجم الشركة، ونسبة تركيز المبيعات، ومستوي المخاطر Beta، ومتغير الرفع المالي، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات التي تعبر عن تكاليف التعديل مثل كثافة الأصول، وكثافة الأسهم، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود علاقة طردية ومعنوية بين الضغوط السياسية والسلوك غير المتماثل للتكلفة.
- وجود علاقة طردية ومعنوية بين الرفع المالي والسلوك غير المتماثل للتكلفة.
- وجود علاقة عكسية بين التدفقات النقدية الحرة والسلوك غير المتماثل للتكلفة.

دراسة Koo et al., 2015

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للمصروفات العمومية والإدارية علي عينة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الأمريكي خلال الفترة من عام 2007 وحتى عام 1997، مع استبعاد السنوات التالية من عام 2008 وحتى تاريخ إعداد البحث رغبة من الباحث في تجنب الأزمات التي حدثت منذ عام 2008 وما تبع ذلك من آثار علي بيئة الاقتصاد الكلي، كما استبعدت الدراسة الشركات التي تنتمي إلى الصناعات المصرفية والتأمين والأمن، والشركات التي بها قيم مفقودة أو شاذة حيث وصل متوسط عدد شركات العينة السنوي 1200 شركة، واعتمدت الدراسة علي قاعدة بيانات WRDS COMPUSTAT في تجميع البيانات اللازمة لإتمام الدراسة.

وعالجت الدراسة المتغير المستقل «إدارة الدخل» عند إدراجه بالنموذج كمتغير وهي يأخذ (1) إذا كان هناك احتمالية وجود إدارة دخل، وصفر بخلاف ذلك، واعتمدت في قياس احتمالية وجود إدارة الدخل على استخدام نموذج Jones المعدل من قبل (Dechow et al., 1995)، وأشارت الدراسة إلى أن الشركات التي تحاول تجنب الخسارة أو انخفاض الدخل يمكن أن تعمل على ذلك من خلال التحكم في رقم المصروفات العمومية والإدارية، ولم يتضمن نموذج الدراسة أي متغير ضابط، وتوصلت الدراسة إلى أن:

- عدم تماثل سلوك المصروفات العمومية والإدارية يرجع إلى الإدارة المتعمدة للدخل من قبل الإدارة بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي أشارت لها الدراسات السابقة كعدم اليقين في الطلب المستقبلي، والاحتفاظ بموارد غير مستغلة، والدوافع الانتهازية من المديرين.
- تتجه الإدارة بقوة نحو إدارة الدخل عندما تواجه انخفاضاً شديداً في رقم المبيعات وبالتالي فهي تلجأ إلى تخفيض مقابل في هياكل التكلفة في محاولة منها لتجنب التعرض للخسائر.

دراسة Xue & Hong, 2015

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين إدارة الدخل وحوكمة الشركات والسلوك غير المتماثل للمصروفات العمومية والإدارية علي عينة من الشركات غير المالية المدرجة بالسوق الصيني خلال الفترة من عام 2003 حتى عام 2010 بعد استبعاد الشركات التي حدث عليها عمليات اندماج أو استحواذ أو تغيير في الصناعة الرئيسية أو لديها قيم مفقودة أو شاذة، وبلغ عدد المشاهدات النهائية التي تم الاعتماد عليها في تشغيل نموذج الانحدار 7702 مشاهدة، واعتمدت الدراسة في تجميع المعلومات علي قواعد بيانات متعددة وهي: (WIND, CCER, RESSET, CSMAR).

وتضمن نموذج الدراسة عدداً من المتغيرات، حيث تمثل المتغير التابع في لزوجة المصاريف العمومية والإدارية، ثم تلي ذلك فصل مصاريف البحوث والتطوير وإعادة الاختبار، مع تقسيم العينة لقياس أثر المتغير المستقل وهو إدارة الدخل، وتضمن نموذج الدراسة متغيري Tobin q، كثافة الأصول كمتغيرات ضابطة بالنموذج.

واعتمدت الدراسة على التحليل العاملي في قياس تأثير حوكمة الشركات على العلاقة بين إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة، وتم حصر تلك العوامل والتي تمثلت في 7 عوامل رئيسية بالاعتماد على دراسة (Larcker et al., 2007) وهي: تركيز الملكية، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، حجم مكتب المراجع الخارجي، طبيعة الشركة، الملكية المؤسسية، عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة، الفصل بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- ارتفاع مستوى عدم التماثل في سلوك التكاليف في عينة الشركات التي لا يدار بها الدخل مقارنة بعينة الشركات التي يدار بها الدخل.

- اتجاه الإدارة إلى المصروفات العمومية والإدارية عند رغبتها في تخفيض رقم التكاليف الكلية.
- مساهمة حوكمة الشركات الجيدة في الحد من السلوك غير المتماثل للتكلفة.

- تفاعل حوكمة الشركات مع إدارة الدخل إلى الحد من السلوك غير المتماثل للتكلفة.
 - تفضيل المديرين تقليل المزيد من النفقات تحت ضغط الإفصاح عن الأرباح الحقيقية.
- وللتحقق مما إذا كان تخفيض النفقات يشير إلى كفاءة تشغيل أفضل أم اختلال وقصر نظر لدي المديرين، تم الفصل بين النفقات العامة ونفقات البحوث والتطوير، وأشارت النتائج إلى أن عدم التماثل في سلوك النفقات العامة الأخرى كان أكبر بكثير مقارنة بعدم التماثل في سلوك نفقات البحوث والتطوير.

دراسة (Jin, 2017)

استهدفت الدراسة اختبار تأثير إدارة الدخل على سلوك التكاليف غير المتماثل على عينة من الشركات المدرجة في سوقى شنغهاي وشننتشن بالصين من خلال البحث فيما إذا كان لدوافع إدارة الدخل تأثير على تكاليف المشروعات، وبلغت الشركات الممثلة بعينة الدراسة 1912 شركة خلال الفترة من 2011 وحتى عام 2015 بعد استبعاد الشركات المالية وقطاع التأمين، والمفردات الشاذة في العينة بإجمالي مشاهدات 9539 مشاهدة، وبالاعتماد على قاعدة بيانات CSMAR.

وأجريت الدراسة من خلال اختبار سلوك المصروفات العمومية والإدارية كمتغير تابع على دوافع إدارة الدخل كمتغير مستقل من خلال التركيز على دافعي التخلص من الخسائر المتراكمة (التنظيف المحاسبي bigbath)، ودافع تجنب الخسارة (loss).

وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة طردية بين إدارة الأرباح والسلوك غير المتماثل للتكلفة
- تعزيز وتحسين أداء المؤسسة يتأثر بشكل العلاقة بين إدارة الأرباح والسلوك غير المتماثل للتكلفة، لذا تشير الدراسة إلى أهمية لفت انتباه صناع القرار بشكل أكبر إلى الشكل المتوقع لسلوك التكلفة عند اتخاذ قرارات إدارة الدخل.

دراسة (Li, 2018)

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للمصروفات البيعية والإدارية بالتطبيق على الشركات المدرجة تحت A-shares listed companies بسوق الأوراق المالية الصيني خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2016 بعد استبعاد الشركات الصناعية وشركات ST والقيم الشاذة في مفردات العينة، واعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات CSMAR في إتمام الدراسة الإمبريقية.

وتضمن نموذج الدراسة بالإضافة إلى المتغير التابع «السلوك غير المتماثل للمصروفات البيعية والإدارية» والمتغير المستقل «دوافع إدارة الدخل»، والمتغيرات الضابطة التالية: كثافة الأصول، وكثافة العمالة، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتتضمن النموذج المتغيرات المنظمة التالية: نوع الملكية (عامة- خاصة)، وحجم مكتب المراجعة (BIG 4)، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- وجود ارتباط طردي بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة، فالإدارة تتوجه إلى المزيد من الخفض في المصروفات العمومية والإدارية مع انخفاض الدخل التشغيلي.
- وجود ارتباط طردي ضعيف بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة في الشركات المملوكة ملكية خاصة.
- وجود ارتباط طردي قوي بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة في الشركات المملوكة ملكية عامة.
- وجود ارتباط طردي ضعيف بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة في الشركات التي يتم مراجعتها من قبل أحد الأربعة الكبار (Big 4).

دراسة (Boakye et al., 2019)

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين إدارة الدخل الحقيقية (REM) والسلوك غير المتماثل للمصروفات العمومية والإدارية (SG&A)، واعتمدت الدراسة على عينة من 15 شركة من الشركات المدرجة ببورصة غانا خلال الفترة من عام 2005 حتى عام 2014، وإجمالي مشاهدات 168 مشاهدة.

وتتضمن النموذج بالإضافة إلى المتغير التابع «السلوك غير المتماثل للمصروفات العمومية والإدارية» والمتغير المستقل «إدارة الدخل الحقيقية» عدد من المتغيرات الضابطة تمثلت في: معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وحجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي للأصول، وقد توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة طردية بين إدارة الدخل الحقيقية والسلوك غير المتماثل للمصروفات العمومية والإدارية.
- وجود دليل إمبريقي على أن سلوك التكاليف يمكن أن يخرج عن الأطر المتعارف عليها وقد يتخذ الشكل غير المتماثل في الشركات المدرجة ببورصة غانا

دراسة *da Silva et al., 2019*

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين عدم التماثل في سلوك التكاليف وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المدرج بسوق الأوراق المالية بالبرازيل، وتضمنت عينة الدراسة 160 شركة مدرجة في BM & FBovespa خلال الفترة من 2008 وحتى عام 2017.

وقامت الدراسة بإجراء مقارنات بين النماذج المختلفة لقياس إدارة الدخل بالاستحقاقات للمفاضلة فيما بينها وهي Jones (1991) ، وجونز المعدل Jones Modified (Dechow, et al., 1995) للتأكيد على صلاحية نموذج (Dechow, et al., 1995) (al., 1995) للتطبيق على العينة المتاحة، واعتمدت الدراسة في قياس السلوك غير المتماثل للتكلفة على تقدير مستوي عدم التماثل (sc score) كدالة في (حجم الشركة، والقيمة السوقية للدفترية، والرفع المالي)، وتتضمن نموذج الانحدار المتغيرات الضابطة التالية: حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل العائد على حقوق الملكية وقد توصلت الدراسة إلى:

- ارتباط السلوك غير المتماثل للتكاليف بعلاقة طردية مع الاستحقاقات التقديرية، ويمكن أن تضاف تلك النتيجة إلى النماذج التي اعتمدت على المحددات الإدارية والدوافع الانتهازية كمسببات لسلوك غير المتماثل للتكلفة.
- طريقة التعامل مع الموارد التنظيمية المتاحة أحد العوامل الهامة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند دراسة سلوك التكاليف إلى جانب الاهتمام بتقييم الممارسات الإدارية.
- توخي الحذر عند تقييم نتائج الدراسة نظراً لاعتمادها على الربط بين إدارة الدخل بالاستحقاقات مع السلوك غير المتماثل للتكلفة، وأشارت إلى ضرورة إجراء دراسات مستقبلية تقوم في الأساس على اختبار العلاقة بالاعتماد على إدارة الدخل الحقيقية.

دراسة (Yang, 2019)

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين قيود إدارة الدخل بالاستحقاقات، وكفاءة رأس المال الفكري على السلوك غير المتماثل للمصروفات التشغيلية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الأسترالي خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام 2016 بعد استبعاد الشركات المالية والقيم الشاذة في مفردات العينة بإجمالي مشاهدات 10048 مشاهدة، وقامت الدراسة بعمل تحليل إضافي للتعرف على تأثير إصدار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على سلوك المصروفات التشغيلية.

وتتضمن نموذج الدراسة بالإضافة للمتغير التابع «السلوك غير المتماثل للمصروفات التشغيلية»، والمتغيرات المستقلة: إدارة الدخل بالاستحقاقات، ودوافع تجنب الإيرادات غير المواتية، وكفاءة رأس المال الفكري، وتتضمن عدداً من المتغيرات المنظمة وهي: النجاح في زيادة الإيرادات خلال العام الجاري، وكثافة الأصول، وكثافة العمالة، وصافي الأصول التشغيلية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ارتباط إدارة الدخل بشكل طردي مع السلوك غير المتماثل للمصروفات التشغيلية في حالة امتلاك الإدارة قدرة محدودة على الانخراط في إدارة الأرباح التراكمية لمعالجة الأرباح في العام الحالي.
- ارتباط كفاءة رأس المال الفكري بشكل عكسي مع السلوك غير المتماثل للمصروفات التشغيلية، حيث كلما تزداد كفاءة رأس المال يؤدي ذلك إلى الاتجاه نحو التماثل في سلوك المصروفات التشغيلية.

- ظهور سلوك المصروفات التشغيلية بصورة غير متماثلة بشكل واضح عقب إصدار معايير التقارير المالية الدولية مقارنة بالفترة قبل الإصدار.
- ارتباط دافع الإدارة نحو تجنب الخسارة وتجنب انخفاض الدخل بشكل عكسي مع السلوك غير المتماثل للتكلفة.

التعليق على الدراسات السابقة:

- نال موضوع السلوك غير المتماثل للتكلفة اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة منذ مطلع الألفية الجديدة، وبالتحديد مع ظهور بحث Anderson et al. 2003، والذي فتح المجال لتيار ضخم من البحوث، والتي تنوعت حسب الاهتمامات والجوانب البحثية التي يتم إلقاء الضوء عليها من قبل الباحثين.
- تعد إدارة الدخل من المتغيرات الهامة التي حاول الباحثون في العرض السابق ربطها مع السلوك غير المتماثل للتكلفة والتعرف على طبيعة العلاقة بينهما.
- من الانتقادات التي يمكن أن تواجه طبيعة الأبحاث التي اعتمدت على قياس إدارة الدخل بالاستحقاقات أو إدارة الدخل الحقيقية التداخل بين المتغيرات، بمعنى هل يمكن القول بأن سلوك التكاليف غير المتماثل يرجع إلى إدارة الدخل بالاستحقاقات، أم يمكن القول إن دفع سلوك التكلفة إلى عدم التماثل هو أحد أدوات إدارة الدخل المستخدمة من قبل الإدارة، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى التداخل في المقاييس.
- انصب اهتمام البحث الحالي على تحديد أهم الدوافع التي يمكن أن تحرك الإدارة نحو إدارة الدخل، ومن ثم التعرف على تأثير هذه الدوافع على السلوك غير المتماثل للتكلفة.
- يتضمن البحث اختباراً لعدد من الدوافع التي لم تلق الاهتمام الكافي بالدراسة والبحث من قبل الباحثين في البيئة العربية.

الدراسة الاختبارية

يهدف هذا القسم من البحث إلى استعراض المنهج العملي المتبع في سبيل اختبار فرضيات الدراسة، واعتمدت الدراسة على المنهج الإمبريقي في تصميم الدراسة، حيث يبدأ البحث الحالي باشتقاق الفروض الرئيسية والفرعية، يلي ذلك وضع نموذج الدراسة مصحوباً بالقياسات المستخدمة للمتغيرات التي انطوي عليها النموذج، مع تحديد مجتمع وعينة البحث والمصادر المعتمدة للحصول على البيانات، ومناقشة الأساليب الإحصائية المستخدمة، وصولاً إلى عرض وتفسير نتائج البحث وبالتالي يمكن تقسيم هذا الجزء على النحو التالي:

تصميم البحث

يهدف هذا القسم إلى تطوير فرضيات الدراسة في ضوء المراجعة التي تمت للدراسات السابقة وفي ضوء الإطار الفكري لنظرية المحاسبة بشكل عام، يلي ذلك استعراض نموذج الدراسة وتوصيف المتغيرات التي اشتمل عليها وذلك من خلال النقاط التالية:

1- تطوير فرضيات البحث

تطوير الفرضية الأولى

تلعب قرارات الإدارة دوراً هاماً في تشكيل حركة وتماتلية هيكل التكاليف بشكل عام، وتتفاوت قرارات الإدارة ما بين الرغبة في زيادة الأرباح / أو ثبات الأرباح / أو تخفيض الربح، وتتحدد توجهات الإدارة في ضوء الدوافع التي تتبناها الإدارة عند بناء تصور نهائي عن شكل التقارير المالية المزمع إصدارها، والتي تؤثر بشكل كبير عقب الإعلان عنها على قيمة المنشأة والتوقعات المستقبلية بخصوص النمو، والطلب على الاستثمار في أسهم الشركة.

ويعتبر دافع المحافظة على استقرار رقم الربح وعدم انخفاضه في السنة الحالية عن السنوات السابقة أحد الدوافع التي تدفع الإدارة إلى تبني استراتيجية لتعظيم رقم الربح خاصة في حالة مواجهة المنشأة صعوبات خلال العام المالي المنصرم،

ويؤدي تبني الإدارة إلى دافع تعظيم الأرباح إلى احتمالية توجه الإدارة نحو تخفيض سريع في بعض التكاليف العاطلة الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث اختلالات في سلوك هيكل التكاليف ويؤدي إلى عدم التماثل فيها.

وقد يكون المحرك الأساسي لإدارة رقم الربح هو تقليل مستوي التشتت في رقم الدخل بحيث يتم المحافظة على مستوي زيادة ثابت من سنة لأخرى الأمر الذي قد يتطلب التدخل في بعض السنوات لتعظيم رقم الربح، وفي سنوات أخرى قد يتطلب الأمر التدخل لتخفيض رقم الربح الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى حدوث اختلالات في سلوك هيكل التكلفة ويؤدي إلى عدم التماثل فيها.

وقد يكون المحرك الأساسي لإدارة رقم الربح هو الالتزام بعقود المديونية التي تقيد المنشأة به نفسها، حيث تؤدي زيادة مستويات المديونية إلى زيادة الاشتراطات التي قد تحد من قدرة الإدارة على التصرف في بعض الأصول والموارد غير المستغلة، والتي قد تكون في الأساس إحدى الضمانات التي اعتمدت عليها المنشأة في الحصول على القروض، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى حدوث اختلالات في سلوك هيكل التكلفة ويؤدي إلى عدم التماثل فيها.

وقد يكون المحرك الأساسي لإدارة رقم الربح هو الهرب من الضغوط السياسية التي قد تفرض على المنشأة في حال تضخم رقم الربح بشكل ملفت للنظر، مما يجعل الرقابة الحكومية والمتابعة للشركة مقيدة لتحركاتها المستقبلية، بالإضافة إلى رغبة الإدارة أحياناً في التخفيف من عبء الضريبة التي يتم فرضها على المنشأة والذي قد يترتب عليه خروج تدفقات نقدية كبيرة تري الإدارة تأجيل دفعها أو تجنبها خلال الفترة الحالية البديل الأفضل، ولذا قد تلجأ الإدارة إلى تخفيض رقم الربح، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث اختلالات في سلوك هيكل التكلفة كما يؤدي إلى عدم التماثل فيها.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن العلاقة بين عملية إدارة رقم الدخل وعدم التماثل في سلوك التكاليف تتوقف في الأساس على الدافع المحرك للإدارة في هذا الصدد، وبالتالي يمكن صياغة الفرضية الأولى على النحو التالي:

من المتوقع وجود علاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة

ويشتق من الفرضية الفرعية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

- 1a: من المتوقع وجود علاقة بين دافع الإدارة نحو تقليل تشتت رقم الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة.
- 1b: من المتوقع وجود علاقة بين دافع الإدارة نحو تجنب انخفاض الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة.
- 1c: من المتوقع وجود علاقة بين دافع الإدارة نحو تجنب الخسارة والسلوك غير المتماثل للتكلفة.
- 1d: من المتوقع وجود بين دافع الإدارة في تجنب الضغوط السياسية والسلوك غير المتماثل للتكلفة.
- 1e: من المتوقع وجود علاقة بين دافع الإدارة نحو الالتزام باشتراطات عقود المديونية والسلوك غير المتماثل للتكلفة.

يقصد بالملكية الحكومية نسبة مشاركة الحكومة في هيكل ملكية الشركات، وتخضع الشركات التي تشارك الحكومة في ملكيتها إلى نوعين من الرقابة، النوع الأول ويتمثل في رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، والنوع الثاني وهو رقابة المراجع الخارجي، ويجدر الإشارة إلى أن المادة (2) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة 1988 أشارت إلى أن الشركة تعتبر خاضعة لرقابة الجهاز ويطلق عليها شركة عامة إذا ساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن 25% من رأسمالها.

وقد تؤدي الإجراءات الرقابية المشددة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات، ومكاتب المراجعة الخارجية إلى الحد من قدرة الإدارة على إدارة الدخل، وبالتالي ضعف أو تلاشي العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة، هذا إلى جانب رغبة الإدارة في تلاشي كتابة تقارير سلبية من قبل الأجهزة الرقابية الأمر الذي قد يؤدي بالنهاية إلى الاستغناء عن خدماتها لصالح إدارة جديدة.

ومن ناحية أخرى فإن الأوضاع السياسية التي مرت بها البلاد منذ مطلع الألفية الجديدة من رغبة كبيرة نحو تبني برنامج الخصخصة إلى الضغوط العمالية التي ظهرت منذ عام 2008 ومع الأزمات السياسية في بداية 2011، جميعها قد تكون عوامل دافعه للإدارة نحو تبني منهج إدارة الدخل من أجل مواجهة كل تلك التحديات وفي محاولة منها للعبور من الأزمات المتتالية التي قد تمر بها، الأمر الذي قد يدفع في النهاية إلى إحداث خلل في تماثلية سلوك التكاليف، ويؤدي إلى عدم التماثل في سلوك التكلفة وبالتالي يمكن صياغة الفرضية الثانية على النحو التالي:

“من المتوقع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام”

ويشتق من الفرضية البحثية الثانية الفرضيات الفرعية التالية:

- 2a: من المتوقع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة نحو تقليل تشتت رقم الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام.
- 2b: من المتوقع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة نحو تجنب انخفاض الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام.
- 2c: من المتوقع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة نحو تجنب الخسارة والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام.
- 2d: من المتوقع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة في تجنب الضغوط السياسية والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام.
- 2e: من المتوقع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة نحو الالتزام باشتراطات عقود المديونية والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام.

2- نموذج الدراسة

تعتمد الدراسة في اشتقاق النموذج الرئيسي للدراسة على نموذج (Anderson et al., 2003) حيث يعتبر من النماذج الرائدة في قياس السلوك غير المتماثل للتكلفة ليصبح الشكل النهائي لنموذج الدراسة الحالية على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{Log} \left(\frac{TC_{i,t}}{TC_{i,t-1}} \right) = & \beta_0 + \beta_1 \text{Log} \left(\frac{REV_{i,t}}{REV_{i,t-1}} \right) + \\ & \beta_2 \text{DecDummy} \cdot \text{Log} \left(\frac{REV_{i,t}}{REV_{i,t-1}} \right) + \beta_3 \text{DecDummy} \cdot \\ & \text{Log} \left(\frac{REV_{i,t}}{REV_{i,t-1}} \right) \cdot \text{Dispersion incom} + \beta_4 \text{DecDummy} \cdot \\ & \text{Log} \left(\frac{REV_{i,t}}{REV_{i,t-1}} \right) \cdot \text{Avoid loss } i,t + \beta_5 \text{DecDummy} \cdot \text{Log} \left(\frac{REV_{i,t}}{REV_{i,t-1}} \right) \cdot \\ & \text{Avoid dec } i,t + \beta_6 \text{DecDummy} \cdot \text{Log} \left(\frac{REV_{i,t}}{REV_{i,t-1}} \right) \cdot \text{Pressures politic } i,t + \beta_7 \text{DecDummy} \cdot \\ & \text{Log} \left(\frac{REV_{i,t}}{REV_{i,t-1}} \right) \cdot \text{Lev } i,t + \beta_8 \text{DecDummy} \cdot \text{Log} \left(\frac{REV_{i,t}}{REV_{i,t-1}} \right) \cdot \\ & \text{Asint } i,t + \beta_9 \text{DecDummy} \cdot \text{Log} \left(\frac{REV_{i,t}}{REV_{i,t-1}} \right) \cdot \text{fcf } i,t + \\ & \beta_{10} \text{Dispersion incom } i,t + \beta_{11} \text{Avoid loss } i,t + \beta_{12} \\ & \text{Avoid dec } i,t + \beta_{13} \text{Pressures politic } i,t + \beta_{14} \text{Lev } i,t + \\ & \beta_{15} \text{Asint } i,t + \beta_{16} \text{fcf } i,t + \varepsilon_{i,t}. \end{aligned}$$

3- التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

أ- المتغير التابع السلوك غير المتماثل للتكاليف الإجمالية

$$\text{Log} \left(\frac{TC_{i,t}}{TC_{i,t-1}} \right) = \beta_0 + \beta_1 \text{Log} \left(\frac{REV_{i,t}}{REV_{i,t-1}} \right) +$$

جدول رقم (1)
توضيح للرموز الواردة بنماذج الانحدار:

المصروفات التشغيلية للشركة i للفترة t.	t TC i
المصروفات التشغيلية للشركة i للفترة t-1.	t-1 TC i
اللوغاريتم الطبيعي.	Log
المبيعات للشركة i خلال الفترة t.	REV i t
المبيعات للشركة i خلال الفترة t-1.	REV i t-1
متغير وهي لفترة انخفاض المبيعات.	DecDummy
معامل تشتت الدخل للشركة i خلال الفترة t.	Dispersion incom i,t
تجنب الخسارة للشركة i خلال الفترة t.	Avoid loss i,t
تجنب انخفاض الأرباح للشركة i خلال الفترة t.	Avoid dec i,t
الضغوط السياسية على الشركة i خلال الفترة t.	Pressures politic i,t
الرفع المالي للشركة i خلال الفترة t.	Lev i,t
التدفقات النقدية الحرة للشركة i خلال الفترة t.	FCF i t
كثافة الأصول للشركة i خلال الفترة t.	ASINT i t
المتبقي الإحصائي من تقدير النموذج (الخطأ العشوائي).	$\varepsilon_{i,t}$

$$\beta_2 \text{DecDummy} \cdot \text{Log} \left(\frac{Sales_{i,t}}{Sales_{i,t-1}} \right) + \varepsilon_{i,t}$$

وتشير قيمة β_2 حال كانت سالبة إلى وجود عدم تماثل في سلوك التكاليف (سلوك تكلفة ملتصق/ أو لزوج).

ب- التعريف الإجرائي للمتغيرات المستقلة (قياسات دوافع إدارة الدخل)

اسم المتغير	الترميز	التعريف الإجرائي
معامل تشتت رقم الدخل	Dispersion income	الانحراف المعياري لدخل الشركة i خلال آخر 5 سنوات
		المتوسط الحسابي لدخل الشركة i خلال آخر 5 سنوات
تجنب الخسارة	Avoid loss	متغير وهي يأخذ (1) إذا كانت أرباح الشركة أكبر من أو تساوي صفر، وبأخذ (صفر) بخلاف ذلك.
تجنب انخفاض الدخل	Avoid dec	متغير وهي يأخذ (1) إذا كانت أرباح العام الحالي أكبر من أو تساوي أرباح العام السابق، وبأخذ (صفر) بخلاف ذلك.
الضغوط السياسية	Pressures politic	اللوعار يتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة
الرفع المالي	Lev	إجمالي الديون
		إجمالي الأصول

ج- التعريف الإجرائي للمتغير المنظم

تعامل الدراسة الحالية الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري، وتمتلك الحكومة المصرية فيها حصة تزيد عن 25% كشرركات قطاع عام، لأنها تخضع لإشراف ورقابة حكومية من خلال أجهزتها المختلفة وعلى رأسهما الجهاز المركزي للمحاسبات، لذلك يكون التعريف الإجرائي للمتغير المنظم (الملكية الحكومية على النحو التالي):

الملكية الحكومية | متغير وهي يأخذ (1) إذا كانت الحكومة المصرية تمتلك حصة تزيد عن 25% من أسهم الشركة المصدرة، و(صفر) بخلاف ذلك.

يلي ذلك وحتى يتم تجنب مشاكل القياس الإحصائية تقسيم العينة إلى مجموعتين على النحو التالي:

- المجموعة الأولى: عينة الشركات التي تملك الحكومة المصرية أكثر من 25% من أسهمها.
- المجموعة الثانية: عينة الشركات التي تملك الحكومة المصرية أقل من 25% من أسهمها.

ويتم تشغيل نموذج الانحدار الرئيسي لكل مجموعة بشكل منفرد، ومن خلال المقارنة بين النتائج الإحصائية للمجموعتين يمكن التعرف على تأثير الملكية الحكومية على طبيعة العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة.

- د- التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة ومبررات إضافتها
- كثافة الأصول، ويتم التعبير عنها إجرائياً بالنسبة التالية: $\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي المبيعات}}$
- مبرر الإضافة: اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على مقياس كثافة الأصول كمتغير ضابط في نموذج الدراسة نظراً لأهميته في التعبير عن الوزن النسبي لأصول المنشأة في تحقيق الإيرادات الحالية، حيث تعبر زيادة هذه النسبة عن أهمية الأصول في عملية توليد الإيرادات داخل المنشآت، وتشير كذلك إلى ضعف المرونة في هيكل التكاليف، وبالتالي تؤدي زيادة كثافة الأصول إلى عدم تماثلية حركة سلوك التكاليف عند انخفاض حجم النشاط (Chen et al., 2012).

- التدفقات النقدية الحرة، ويتم التعبير عنها إجرائياً بالنسبة التالية: $\frac{\text{صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية} - \text{الإنفاق الاستثماري}}{\text{إجمالي الأصول}}$

- مبرر الإضافة: تعتبر الدوافع الانتهازية للإدارة من أصعب المشاكل التي يمكن أن تواجه منشآت الأعمال، حيث تميل الإدارة إلى تعظيم منافعها الشخصية على حساب مصلحة باقي الأطراف ذوي العلاقة، وقد استفاضت نظرية الوكالة في توصيف هذه المشكلة، وأدت هذه الظاهرة إلى البحث عن أدوات للحد من الآثار الضارة لها، وإن كان يصعب القضاء عليها نهائياً، وتؤدي الدوافع الانتهازية للإدارة إلى ميل الإدارة نحو المحافظة على مصالحها المالية (الحوافز والمكافآت) أو مصالحها المعنوية (السيارات الوثيرة - أطقم سكرتارية وأمن.. إلى غير ذلك) رغم انخفاض مستويات الطلب عن الفترات السابقة التي كان يتم فيها الإنفاق ببذخ، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى عدم تماثلية سلوك التكاليف (Jensen, 1986; Chen et al., 2012).

4- مجتمع وعينة الدراسة

يعتمد البحث على عينة ميسرة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري، وتغطي العينة المرشحة لإجراء الاختبارات الإحصائية عليها عدداً كبيراً من القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة من عام 2009 وحتى عام

جدول رقم (2)
التوزيع القطاعي لعينة البحث

م	القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية %
1	الأغذية والمشروبات	17	19.32%
2	العقارات	14	15.91%
3	السياحة والترفيه	7	7.95%
4	المنتجات المنزلية والشخصية	5	5.68%
5	الكيمويات	2	2.27%
6	الموارد الأساسية والمرافق	5	5.68%
7	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	10	11.36%
8	غاز وبتروول	2	2.27%
9	التشييد ومواد البناء	21	23.86%
10	الرعاية الصحية والأدوية	5	5.68%
	الإجمالي	88	100%

2017، مع تجميع بيانات أرباح الشركة منذ عام 2005 حتى نتمكن من حساب قيمة متغير « معامل تشتت رقم الدخل»، بالإضافة إلى تجميع بيانات عام 2008 لجميع شركات العينة بغرض حساب قيم التغير في عام 2009 لبعض المتغيرات التي انطوي عليها نموذج الدراسة.

وتتكون العينة من 88 شركة (انظر الملحق رقم 1) بعد استبعاد الشركات التي تنتمي لقطاع الخدمات المالية والمصرفية والتأمين، حيث يتسم هذا القطاع بخصائص مختلفة عن باقي الشركات تحكم آليات العمل المحاسبي فيها، ويوضح الجدول رقم (2) التوزيع القطاعي لعينة البحث:

5- مصادر الحصول على بيانات البحث:

تعددت المصادر التي تم الاعتماد عليها في تجميع البيانات اللازمة لإجراء الاختبارات الإحصائية والتحقق من صحة الفروض وتمثل هذه المصادر في:

- بالنسبة للقوائم والتقارير المالية فقد تم الاعتماد على البيانات المتاحة من البورصة المصرية ومواقع شركات العينة المختارة على الإنترنت بالإضافة إلى موقع مباشر.
- بالنسبة لبيانات الشركات التي تمتلك الحكومة حصة فيها فقد تم الاعتماد على بيانات موقع وزارة الأعمال العام <http://www.eg.gov.mpbs>، حيث يتيح الموقع بيانات تفصيلية عن الشركات القابضة والتابعة والمشاركة التي تمتلك الحكومة حصة فيها.

اختبار فرضيات الدراسة

يستعرض القسم التالي عرضاً للإحصاءات الوصفية لكل متغير انطوي عليها نموذج الدراسة، حيث يساهم هذا العرض في التعرف على منطقية وسلامة البيانات الواردة والتحقق من القيم المتطرفة والشاذة التي يمكن أن تنطوي عليها بيانات الدراسة، بحيث يمكن مراجعة هذه القيم والتأكد من سلامة إدخال البيانات وأن هذه القيم شاذة بطبيعتها، بالإضافة إلى عرض الأساليب والاختبارات الإحصائية التي استخدمت في اختبار فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

1- الإحصاءات الوصفية والتعليق عليها

يستعرض الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات التي انطوي عليها البحث

جدول رقم (3)
الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

المتغير	الوسط الوسيط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الانحراف المعياري
إجمالي التكاليف (مليون جنيه)	880	257	31439	2391
إجمالي المبيعات (مليون جنيه)	989	290	36099	2713
معامل تشتت رقم الدخل	1	1	صفر	37
حجم الأصول (مليون جنيه)	1492	509	21509	2704
صافي الدخل (مليون جنيه)	74	16	(971-)	265
إجمالي الديون (مليون جنيه)	660	244	15325	1543
الرفع المالي (%)	31.3	31	صفر	69
كثافة الأصول (%)	4.485	1.66	1.76	48.26
التدفقات النقدية الحرة (%)	(0.3-)	0.1	(102-)	68.4

وبالتدقيق في الأرقام التي انطوي عليها الجدول رقم (3) يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- تتراوح قيم متغير إجمالي التكاليف ما بين 31 مليار جنيه إلى 759 ألف جنيه وهو مدي واسع للغاية ويشير لتفاوت كبير بين شركات العينة، وقد بلغ المتوسط الحسابي 880 مليون جنيه، في حين الوسيط 257 مليون جنيه وهو ما يعني أن أغلبية الشركات تقع في منطقة بعيدة جداً عن الحدين الأعلى والأدنى، مما قد يساعد في تحسين جودة المخرجات الإحصائية من تشغيل نموذج الدراسة.

- تتراوح قيم متغير المبيعات ما بين مبلغ 40 ألف جنيه عند الحد الأدنى ومبلغ 36 مليار عند الحد الأقصى، وهو مؤشر أيضاً لتفاوت كبير في مفردات الدراسة؛ إلا إن قيم المتوسط الحسابي والوسيط وقيمة الانحراف المعياري تشير إلى تركيز معظم الشركات في منطقة متقاربة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي والوسيط 989، 290 مليون جنيه على الترتيب.
- يعتبر متغير معامل التشتت في رقم الدخل من أقل المتغيرات تذبذباً في القيم والدليل على ذلك هو التوافق ما بين قيمة الوسط والوسيط الحسابي والتي بلغت 1، بما يعني أن جميع القيم تدور حول هذه القيم، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود قيم متطرفة حيث بلغ الحد الأقصى 37 وهي قيمة تبعد كثيراً عن منطقة الوسط والوسيط الحسابي.
- يعبر متغير حجم الأصول عن الضغوط السياسية التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة نتيجة لتضخم حجم أصولها، وتشير النتائج الوصفية إلى أن أقصى قيمة لهذا المتغير بلغت 21 مليار جنيه في حين بلغت أدنى قيمة 24 مليون جنيه، مما يعني وجود تفاوت كبير في قيم المتغير، وتشير النتائج الوصفية إلى أن الوسط الحسابي والوسيط للمتغير بلغت 509، 1492 مليون جنيه على الترتيب.
- تتراوح قيم متغير الرفع المالي ما بين صفر % و69 % عند الحدين الأدنى والأعلى على الترتيب، في حين بلغ الوسط والوسيط الحسابي 31% تقريباً لكل منهما، مما يعني أن شركات العينة يتمركز معظمها في منطقة قريبة من 31% مما قد يساهم في تحسين جودة النتائج الإحصائية.

البرامج الإحصائية المستخدمة

اعتمد البحث على عدة برامج إحصائية في سبيل تشغيل البيانات والتحقق من جودة النتائج واستقرارها وصولاً إلى النتائج الإحصائية التي تم عرضها في القسم التالي مباشرة، ومن أهم البرامج المستخدمة في التحليلات الإحصائية: الإصدار الرابع عشر من برنامجي Stata، E-VIEWS.

مصفوفة بيرسون للارتباطات الثنائية

تساهم مصفوفة ارتباط بيرسون في توضيح العلاقات المبدئية بين المتغيرات التي انطوي عليها نموذج الدراسة بشكل ثنائي بين كل متغير والآخر، ويمكن أن تعد مؤشراً مبدئياً لاحتمالية وجود مشكلة ازدواج خطي بين متغيرين داخل النموذج، وتشير دراسة (Gujarati, 2003) إلى أن قيمة معامل الارتباط يجب ألا تتعدى 0.8، والجدول رقم (4) يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4)

مصفوفة ارتباط بيرسون

المغيرات	Log TC	Log r	Dls	Dispersion	Dls Dispersion	Avoid loss	Dlr avoid loss	Avoid dec	Dlr avoid dec	politic	Dlr politic	Lev	Dlr Lev	FCF	Dlr FCF	Asint	Dlr Asint
Log TC	1																
Log s	0.4324	1															
Dls	-0.335	0.678	1														
Dispersion	0.0213	0.0105	0.0237	1													
Dls Dispersion	0.1754	0.0251	0.0356	0.4505	1												
Avoid loss	0.1352	0.0997	0.160	0.0147	0.0147	1											
Dls avoid loss	0.250	0.4867	0.4482	0.0147	0.0147	0.0147	1										

المغيرات	Log TC	Log r	Dls	Dispersion	Dlr Dispersion	Avoid loss	Dlr avoid loss	Avoid dec	Dlr avoid dec	politic	Dlr politic	Lev	Dlr Lev	FCF	Dlr FCF	Asint	Dlr Asint
Avoid dec	0.0271	0.853	0.028-	0.006-	0.0568-	0.074-	0.009	1	0.7971	0.1423	0.0005***						
Dls Avoid dec	0.236	0.610	0.5310	0.0071	0.08515	0.147	0.415	0.149-	0.000*	0.000*	0.027**						
Politic	0.1150	0.018-	0.063-	0.0154-	0.01765-	0.0256	0.052-	0.0270	0.0486-	0.173	0.5083	0.649	0.6946	0.209	0.4863	0.209	0.4863
Dls politic	0.2328-	0.000*	0.006*	0.014	0.0081-	0.124	0.460-	0.129	0.016	0.00457-	0.124	0.460-	0.129	0.016	0.00457-	0.124	0.460-
Lev	0.230-	0.073	0.051	0.0131	0.0361	0.1015	0.306-	0.0057	0.00363-	0.0361	0.0456	0.1015	0.306-	0.0057	0.00363-	0.0361	0.0456
Dls Lev	0.309	0.581	0.472	0.0352	0.335-	0.226	0.2985	0.065	0.0233-	0.680	0.026-	0.2985	0.065	0.0233-	0.680	0.026-	0.2985
FCF	0.034 -	0.0711	0.105	0.0154	0.0325	0.153	0.081	0.0362	0.158-	0.018-	0.026-	0.081	0.153	0.0362	0.158-	0.018-	0.026-
DlsFCF	0.125 -	0.118-	0.157-	0.006	0.143-	0.0042	0.261-	0.265-	0.055	0.030-	0.064-	0.000-	0.128	0.0729-	0.261-	0.0042	0.265-
Asint	0.266-	0.266-	0.309-	0.018-	0.006	0.173-	0.102-	0.022	0.030-	0.227-	0.087-	0.024	0.127	0.253-	0.006-	0.102-	0.173-
Dls Asint	0.313	0.3915	0.534	0.010	0.094	0.137	0.0952	0.707-	0.0325-	0.011	0.400	0.040	0.018-	0.087-	0.540	0.027-	0.0952
Asint	0.000*	0.000*	0.000*	0.781	0.094	0.137	0.0952	0.707-	0.0325-	0.011	0.400	0.040	0.018-	0.087-	0.540	0.027-	0.0952

حيث أن:

Log TC	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي التكاليف	Politic	الضغوط السياسية
Log r	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي المبيعات	Dlr politic	تفاعل الضغوط السياسية مع المتغير الوهمي
Dlr	تفاعل المبيعات مع المتغير الوهمي، حيث D متغير وهمي يأخذ في حالة انخفاض المبيعات وصفر بخلاف ذلك	Lev	الرفع المالي
Dispersion	معامل تشتت رقم الدخل	Dlr Lev	تفاعل الرفع المالي مع المتغير الوهمي
Dlr Dispersion	تفاعل معامل تشتت رقم الدخل مع المتغير الوهمي	FCF	التدفقات النقدية الحرة
Avoid loss	تجنب الخسارة	Dlr FCF	تفاعل التدفقات النقدية الحرة مع المتغير الوهمي
Dlr avoid loss	تفاعل تجنب الخسارة مع المتغير الوهمي	Asint	كثافة الأصول
Avoid dec	تجنب انخفاض الدخل عن الفترة السابقة	Dlr Asint	تفاعل كثافة الأصول مع المتغير الوهمي
Avoid Dls dec	تفاعل تجنب انخفاض الدخل عن الفترة السابقة مع المتغير الوهمي	(*)	الارتباط معنوي عند مستوي معنوية 1%
(**)	الارتباط معنوي عند مستوي معنوية 5%	(***)	الارتباط معنوي عند مستوي معنوية 10%

وبتحليل الأرقام الواردة بالجدول رقم (4) يتضح أنه لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات التي انطوي عليها نموذج الدراسة الحالية، وبالتالي لا يمثل مشكلة بالبحث الحالي، ويمكن التأكيد على ذلك من خلال إعادة النظر في قيم معاملات الارتباط التي وردت بالجدول رقم (4) حيث نجد أن جميع معاملات الارتباط أقل من 0.8، كما يمكن الاعتماد على الجدول رقم (4) في بناء تصور مبدئي على طبيعة العلاقة بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة والضابطة التي انطوي عليها نموذج الدراسة.

التعرف على مشاكل القياس الإحصائية بعينة الدراسة:

- مشكلة عدم ثبات التباينات **Heteroskedasticity**: اعتمدت الدراسة على اختبار White Test للتعرف على صحة فرضية ثبات التباينات، وتشير النتائج إلى عدم تحقق هذا الشرط في نموذج الدراسة حيث بلغت قيمة P Value < 0.05، ولحل هذه المشكلة اعتمدت الدراسة على اختبار Robust Standard Errors حيث يساهم الاعتماد عليه إعطاء أفضل النتائج بصرف النظر عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، ومشكلة عدم ثبات التباينات، (Hoechle, 2007، Holzacker et al., 2015).

- مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء **Autocorrelation**: اعتمدت الدراسة على اختبار Wooldridge للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء في عينة الدراسة من عدمه، وتشير نتائج الاختبار إلى أن قيمة (P Value) 0.1442) وهي بذلك أكبر من 0.05 وبالتالي فإن النموذج الحالي لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

- مشكلة الازدواج الخطي **Multi collinearity**: تظهر هذه المشكلة عندما يكون هناك ارتباط مؤثر بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض، ويتيح معامل تضخم التباين (VIF)⁽¹⁾ التأكيد على خلو عينة الدراسة من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات، حيث تشير زيادة قيمة VIF إلى زيادة تباين التقديرات والأخطاء المعيارية المرتبطة بها، وتشير النتائج المعروضة في الجدول رقم (5) إلى أن أقصى قيمة لـ VIF بلغت (10.23)، وتعد هذه القيمة مقبولة في ظل وجود متغيرات تفاعلية داخل نموذج.

جدول رقم (5)
جدول معاملات تضخم التباين لمتغيرات الدراية (VIF)

المتغيرات المستقلة	VIF	المتغيرات المستقلة	VIF
Log r	2.24	Politic	1.04
Dlr	10.23	Dlr politic	1.05
Dispersion	1.39	Lev	1.31
Dlr Dispersion	2.13	Dlr Lev	5.23
Avoid loss	1.31	FCF	1.14
Dlr avoid loss	3.14	Dlr FCF	1.58
Avoid dec	1.07	Asint	2.7
Dlr Avoid dec	3.14	Dlr Asint	3.61

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار β	الخطأ المعياري Robust.	معنوية معاملات الانحدار	قيمة (T)	مستوي الدلالة (Sig)
ثابت الانحدار	β_0	0.00739	0.0739	0.10	0.918
Log rev	β_1	0.1448	0.015339	9.44	0.000*
Dlr	β_2	-1.0222	-0.34651	2.95	0.003*
Dispersion	β_{10}	0.0027	0.675	0.004	0.454
Dlr Dispersion	β_3	0.1388	0.054431	2.55	0.021**
Avoid loss	β_{11}	0.03743	0.012907	2.90	0.004*
Dlr avoid loss	β_4	0.13921	0.044194	3.15	0.002*
Avoid dec	β_{12}	0.01650	0.009429	1.75	0.08***
Dlr Avoid dec	β_5	0.0207	0.00607	3.41	0.000*
Politic	β_{13}	-0.002522	0.08407	0.03	0.975
Dlr politic	β_6	-0.12334	0.03992	3.09	0.002*
Lev	β_{14}	0.03233	0.011588	2.79	0.028**
Dlr Lev	β_7	-0.05544	0.02615	2.12	0.034**
FCF	β_{16}	-0.01928	0.02605	0.74	0.457
DlrFCF	β_9	-0.1759	0.09612	1.83	0.067***
Asint	β_{15}	0.00008	0.001143	0.07	0.942
Dlr Asint	β_8	-0.00110	0.00035	3.17	0.002*

*** دالة عند مستوى معنوية 1%، حيث ($Sig < 0.01$)

** دالة عند مستوى معنوية 5%، حيث ($Sig < 0.05$)

* دالة عند مستوى معنوية 10% حيث ($Sig < 0.10$)

معامل التحديد (R^2) = 52.22% معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = 49.69%

قيمة (F) المحسوبة = 18.09 دلالة اختبار (F) = 0.000***

عدد المشاهدات = 792

اعتدالية الأخطاء العشوائية

اعتمدت الدراسة علي اختبار Shapiro Wilk W Test للتحقق من اعتدالية الأخطاء العشوائية، وتواجه البيانات في البيئة المصرية بشكل عام هذه المشكلة، حيث تشير نتائج الدراسة إلى الحالية إلى أن قيمة P Value < 0.05، الأمر الذي يشير لوجود مشكلة عدم اعتدالية الأخطاء العشوائية، وتشير دراسة Tabachick & Fidell, 2007 إلى إمكانية تجاهل هذا الفرض إذا كان حجم العينة أكبر من 200 مشاهدة؛ إلا أن البحث الحالي لجأ إلى طريقتين لمعالجة هذه المشكلة، الطريقة الأولى والمتعارف عليها وهو حذف القيم الشاذة، بالإضافة إلى استخدام اختبار (M-Estimation) Robust Least Squares والذي يقوم بتقدير النموذج دون الحاجة للتحقق من كون الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي (Leroy & Rousseeuw, 1987).

1- نتائج اختبار الفرضية الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة منها:

يعرض الجدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة - Fixed Effect Mod- el بين المتغيرات المستقلة «دوافع إدارة الدخل» والمتغير التابع « السلوك غير المتمثل لإجمالي التكاليف»

وبإمعان النظر في النتائج التي أنطوي عليها الجدول رقم (6) يتبين معنوية نموذج الانحدار بين « السلوك غير المتمثل لإجمالي التكاليف» كمتغير تابع ومجموعة المتغيرات المستقلة «المعبرة عن دوافع إدارة الدخل» والمتغيرات الضابطة التي أضيفت لتحسين القدرة التنبؤية ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال النظر لدلالة اختبار F، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد R^2 49.69%، وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل - Adjusted R^2 49.69%.

وفيما يتعلق باختبار الفرعية المنبثقة من الفرضية الأولى من البحث فإن النتائج تشير إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين متغيرات «الضغوط السياسية، الرفع المالي» كمتغيرات مستقلة مع المتغير التابع «السلوك غير المتماثل للتكلفة» ويستدل علي ذلك بالنظر في الجدول رقم (6) إلى قيمة المتغير الناتج عن تفاعل هذه المتغيرات مع المتغير الوهمي المعبر عن انخفاض المبيعات والمضروب في اللوغاريتم الطبيعي للمبيعات، حيث تم الإشارة إليهم في الجدول المذكور بـ Dlr Lev، Dlr politic حيث بلغت قيمة SIG، وقيمة T لهم علي النحو التالي:

اسم المتغير	الرمز	T	SIG	نوع العلاقة في ضوء مستوى نتائج الانحدار المعنوية
الضغوط السياسية	Dlr politic	3.09	0.002	معنوية وطردية
الرفع المالي	Dlr Lev	2.12	0.034	معنوية وطردية

وتشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية

وعكسية بين متغيرات «معامل تشتت رقم الدخل، تجنب الخسارة، وتجنب انخفاض الدخل» كمتغيرات مستقلة مع المتغير التابع «السلوك غير المتماثل للتكلفة» ويستدل علي ذلك بالنظر في الجدول رقم (6) إلى قيمة المتغير الناتج عن تفاعل هذه المتغيرات مع المتغير الوهمي المعبر عن انخفاض المبيعات والمضروب في اللوغاريتم الطبيعي للمتغير في المبيعات حيث تم الإشارة إليها في الجدول المذكور بـ Dlr Dispersion، Dlr Avoid dec، Dlr avoid loss حيث بلغت قيمة SIG، وقيمة T لهم علي النحو التالي:

اسم المتغير	الرمز	T	SIG	نوع العلاقة في ضوء نتائج الانحدار المعنوية
معامل تشتت رقم الدخل	Dlr Dispersion	2.55	0.021	معنوية وعكسية
تجنب انخفاض الدخل	Dlr Avoid dec	3.41	0.000	معنوية وعكسية
تجنب الخسارة	Dlr avoid loss	3.15	0.002	معنوية وعكسية

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار باستخدام اختبار M-Estimation

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار β	الخطأ المعياري Robust. St. Error	معنوية معاملات الانحدار	قيمة Z	الدلالة (Sig)
ثابت الانحدار	β_0	-0.0029	0.01933	0.15	0.884
Log rev	β_1	0.8626	0.03093	27.88	*0.000
Dlr	β_2	0.50529	0.13656	3.7	*0.000
Dispersion	β_{10}	0.0065	0.00878	0.74	0.454
Dlr Dispersion	β_3	0.4061	0.10177	3.99	*0.000
Avoid loss	β_{11}	0.0120	0.00491	2.44	**0.031
Dlr avoid loss	β_4	0.20690	0.06873	3.01	*0.0091
Avoid dec	β_{12}	0.00522	0.00241	2.16	***0.055
Dlr Avoid dec	β_5	0.25587	0.05490	4.66	*0.000
Politic	β_{13}	0.00209	0.00229	0.91	0.363
Dlr politic	β_6	0.05576	0.01095	5.09	*0.000
Lev	β_{14}	0.04524	0.01958	2.31	**0.047
Dlr Lev	β_7	0.07214	0.02487	2.9	**0.017
FCF	β_{16}	0.01513	0.00884	1.71	***0.090
DlrFCF	β_9	0.24246	0.10019	2.42	**0.036
Asint	β_{15}	0.00044	0.000037	11.86	*0.000
Dlr Asint	β_8	0.01911	0.00137	13.87	*0.000

*** دالة عند مستوى معنوية 1%، حيث (Sig<0.01)
 ** دالة عند مستوى معنوية 5%، حيث (Sig<0.05)
 * دالة عند مستوى معنوية 10% حيث (Sig<0.10)

معامل التحديد (R^2)=65.39 معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) = 63.45%

قيمة (K) المحسوبة = 22.36 دلالة اختبار (K) = 0.000***
 عدد المشاهدات = 792

وتشير النتائج المتعلقة بالمتغيرات الضابطة التي

انطوي عليها نموذج الدراسة وفقاً لما هو معروض بالجدول رقم (6) إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين كثافة الأصول والسلوك غير المتماثل للتكلفة، ويمكن ملاحظة ذلك بالتدقيق في معامل الانحدار للمتغير التفاعلي DlrFCF حيث نجد أن قيمة ($\beta_9 = -0.11759$) عند مستوى معنوية أقل من 10%، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين التدفقات النقدية الحرة والسلوك غير المتماثل للتكلفة، ويمكن ملاحظة ذلك بالتدقيق في معامل الانحدار للمتغير التفاعلي Dlr Asint حيث نجد أن قيمة ($\beta_8 = -0.0010$) عند مستوى معنوية أقل من 1%.

وللتأكيد علي سلامة وصحة النتائج السابقة

المعرضة، تم إعادة تشغيل النموذج السابق باستخدام اختبار M-Estimation حيث تتيح خصائص هذا الاختبار إمكانية إجراء التشغيل الإحصائي والقبول بالنتائج دون الحاجة لتحقق من شرط تتبع الأخطاء العشوائية بالنموذج لمنحني التوزيع الطبيعي (Baltag, 2008)، ويعرض الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار باستخدام اختبار M-Estimation:

اعتمدت الدراسة في الاختبار الأساسي على نموذج

Fixed Effect وهو أحد النماذج Panel Data وذلك بهدف اختبار العلاقة بين دوافع إدارة الدخل كمتغير مستقل والسلوك غير المتماثل للتكلفة كمتغير تابع مع إدراج

متغيري كثافة الأصول والرفع المالي كمتغيرات ضابطة بالنموذج، كما تم الاعتماد على طريقة Robust Least Squares للتأكيد على سلامة النتائج حيث لا تتطلب هذه الطريقة توافر شرط «أن تتبع الأخطاء العشوائية التوزيع الطبيعي» والتي جاءت نتائجها لتبرز ثبات النتائج ويبرز الجدول رقم (8) ثبات النتائج المشار إليها.

جدول رقم (8)

توضيح مدي سلامة واستقرار النتائج على مستوي العينة ككل

"Robust Least Square "M-Estimation		Fixed Effect with Robust Standard Error		الرمز		اسم المتغير			
مستوي المعنوية	نوع العلاقة	SIG	T	مستوي المعنوية	نوع العلاقة	SIG	T		
%1	معنوية وعكسية	0.000	3.99	%5	معنوية وعكسية	0.021	2.55	Dlr Dispersion	تششت رقم الدخل
%1	معنوية وطردية	0.000	4.66	%1	معنوية وطردية	0.002	3.09	Dlr politic	الضغوط السياسية
%5	معنوية وطردية	0.017	2.9	%5	معنوية وطردية	0.034	2.12	Dlr Lev	الرفع المالي
%1	معنوية وعكسية	0.000	4.66	%1	معنوية وعكسية	0.000	3.41	Dlr Avoid dec	تجنب انخفاض الدخل
%1	معنوية وعكسية	0.009	3.01	%1	معنوية وعكسية	0.002	3.15	Dlr avoid loss	تجنب الخسارة

2- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة منها

بعد تقسيم العينة بناءً على نسبة امتلاك الحكومة أكثر من 25% من رأس مال الأسهم تبين أن عدد الشركات التي وقع عليها الاختيار في هذه العينة باعتبارها شركات تخضع للملكية الحكومية هي 32 شركة لفترة 9 سنوات إجمالي مشاهدات 288، ويعرض الجدول رقم (9) نتائج نموذج الانحدار الإحصائي على عينة من الشركات التي تملك الحكومة حصة بها تزيد عن 25% باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model لاستكشاف طبيعة العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة.

وفي ضوء تقسيم العينة بناءً على نسبة امتلاك الحكومة أكثر من 25% من رأس مال الأسهم تبين أن عدد الشركات التي وقع عليها الاختيار في هذه العينة باعتبارها شركات ملكية خاصة بلغ 56 شركة لفترة 9 سنوات إجمالي مشاهدات 504، ويعرض الجدول رقم (10) نتائج نموذج الانحدار الإحصائي على عينة من الشركات التي تملك الحكومة حصة بها تزيد عن 25% باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model لاستكشاف طبيعة العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة.

وبناءً على النتائج المعروضة في الجدول رقم (9)، والجدول رقم (10) يمكن التعرف على أثر كل من الملكية الحكومية والملكية الخاصة على طبيعة العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة وذلك على النحو المعروضة بالجدول رقم (11).

وفي ضوء المعروض في جدول رقم (11) يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة بين «تششت رقم الدخل، وتجنب انخفاض الدخل، وتجنب الخسارة» كمتغيرات مستقلة والسلوك غير المتماثل للتكلفة كمتغير تابع في عينة الشركات الحكومية، في حين يوجد بينهما علاقة معنوية وعكسية في عينة شركات القطاع الخاص،
- تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين متغيرات الضغوط السياسية، الرفع المالي كمتغيرات مستقلة والسلوك غير المتماثل للتكلفة كمتغير تابع، إلا أن قوة الارتباط اختلفت من متغير لآخر ومن عينة لأخرى حيث:
 - قوة ارتباط متغير الضغوط السياسية ظهرت أعلى في عينة شركات القطاع الحكومي.
 - قوة الارتباط متغير الرفع المالي ظهرت أعلى في عينة شركات القطاع الحكومي.

وللتأكيد على سلامة وصحة النتائج السابقة المعروضة، تم إعادة تشغيل النموذج السابق باستخدام اختبار M-Estimation، ويعرض الجدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار باستخدام اختبار M-Estimation على عينة من الشركات المملوكة للحكومة، ويعرض الجدول رقم (13) نتائج تحليل الانحدار باستخدام اختبار M-Estimation على عينة من الشركات المملوكة للقطاع الخاص.

جدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model على عينة من الشركات ذات ملكية خاصة

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار β	الخطأ المعياري Robust. St. Error	معنوية معاملات الانحدار	قيمة (T)	الدلالة (Sig)
ثابت الانحدار	0.3310	0.8275	0.971	0.04	
Log rev	0.1575	0.01836	*0.000	8.58	
Dlr	0.4855-	0.17464	*0.0078	2.78	
Dispersion	0.0024	0.0075	0.749	0.32	
Dlr Dispersion	0.09827	0.03354	**0.018	2.93	
Avoid loss	0.04398	0.01447	*0.006	3.04	
Dlr avoid loss	0.23872	0.06417	*0.000	3.72	
Avoid dec	0.02023	0.01183	***0.088	1.71	
Dlr Avoid dec	0.0311	0.00684	*0.000	4.55	
Politic	0.00339-	0.00969	0.726	0.35	
Dlr politic	0.07277-	0.02027	*0.000	3.59	
Lev	0.06926	0.02213	*0.002	3.13	
Dlr Lev	0.14785-	0.06291	**0.023	2.35	
FCF	0.02997-	0.03223	0.350	0.93	
DlrFCF	0.1299-	0.06463	**0.044	2.01	
Asint	0.00077	0.00164	0.636	0.47	
Dlr Asint	0.00925-	0.00219	*0.000	4.23	
*** دالة عند مستوى معنوية 1%، حيث (Sig<0.01)					
** دالة عند مستوى معنوية 5%، حيث (Sig<0.05)					
* دالة عند مستوى معنوية 10% حيث (Sig<0.10)					
معامل التحديد (R ²)=59.36			معامل التحديد المعدل (Adjusted R ²)=58.02%		
قيمة (F) المحسوبة = 16.06			دلالة اختبار (F) = 0.000***		
عدد المشاهدات = 504					

جدول رقم (9)

نتائج تحليل الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model على عينة من الشركات ذات ملكية حكومية

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار β	الخطأ المعياري Robust. St. Error	معنوية معاملات الانحدار	قيمة (T)	الدلالة (Sig)
ثابت الانحدار	0.4150	0.83	0.876	0.5	
Log rev	0.2549	0.02499	*0.000	10.2	
Dlr	0.5142-	0.14525	*0.000	3.54	
Dispersion	0.0542	0.10324	0.524	0.525	
Dlr Dispersion	0.19827	0.19438	0.156	1.02	
Avoid loss	0.05478	0.0498	0.139	1.10	
Dlr avoid loss	0.12357	0.06504	0.116	1.9	
Avoid dec	0.0024	0.00282	0.358	851.	
Dlr Avoid dec	0.04258	0.03735	0.178	1.14	
Politic	0.1039-	0.05328	***0.089	1.95	
Dlr politic	0.28221-	0.05622	*0.000	5.02	
Lev	0.09936	0.02496	*0.000	3.98	
Dlr Lev	0.2549-	0.05566	*0.000	4.58	
FCF	0.10250-	0.04858	0.051	2.11	
DlrFCF	0.1452-	0.05042	*0.010	2.88	
Asint	0.0054	0.01534	0.453	0.352	
Dlr Asint	0.1986-	0.05773	*0.000	3.44	
*** دالة عند مستوى معنوية 1%، حيث (Sig<0.01)					
** دالة عند مستوى معنوية 5%، حيث (Sig<0.05)					
* دالة عند مستوى معنوية 10% حيث (Sig<0.10)					
معامل التحديد (R ²)=44.31%			معامل التحديد المعدل (Adjusted R ²)=43.04%		
قيمة (F) المحسوبة = 19.65			دلالة اختبار (F) = 0.000***		
عدد المشاهدات = 288					

جدول رقم (11)

مقارنة نتائج الاختبار بين مجموعة شركات الملكية العامة ومجموعة شركات الملكية الخاصة باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة

اسم المتغير	الرمز	عينة من الشركات المملوكة لحكومة		عينة من الشركات المملوكة للقطاع الخاص	
		SIG	T	SIG	T
تشنت رقم الدخل	Dlr Dispersion	0.156	1.02	غير معنوي	-
الضغوط السياسية	Dlr politic	*0.000	5.02	معنوية وطردية	1%
الرفع المالي	Dlr Lev	*0.000	4.58	معنوية وطردية	1%
تجنب انخفاض الدخل	Dlr Avoid dec	0.178	1.14	غير معنوي	-
تجنب الخسارة	Dlr avoid loss	0.116	1.9	غير معنوي	-

وبناء على النتائج المعروضة في الجدول رقم (12)، والجدول رقم (13) يمكن التعرف على مدى استقرار النتائج بعد استخدام اختبار M-Estimation في التعرف على دور كلا من الملكية الحكومية والملكية الخاصة على طبيعة العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتمائل للتكلفة وذلك على النحو المعروض بالجدول رقم (14).

جدول رقم (13)

نتائج تحليل الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة M-Estimation على عينة من الشركات ذات ملكية خاصة

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار β	الخطأ المعياري Robust. St. Error	معنوية معاملات الانحدار	
			قيمة (Z)	مستوي الدلالة (Sig)
ثابت الانحدار β_0	0.04351	0.36258	0.12	0.654
Log rev β_1	0.2145	0.02156	9.95	*0.000
Dlr β_2	-0.5712	0.18308	3.12	*0.003
Dispersion β_{10}	0.0032	0.00516	0.62	0.543
Dlr Dispersion β_3	0.11425	0.03237	3.53	*0.000
Avoid loss β_{11}	0.04536	0.01203	3.7699	*0.000
Dlr avoid loss β_4	0.29542	0.06479	4.56	*0.000
Avoid dec β_{12}	0.03059	0.01522	2.01	***0.076
Dlr Avoid dec β_5	0.03492	0.00656	5.32	*0.000
Politic β_{13}	-0.00432	0.00728	0.593	0.612
Dlr politic β_6	-0.07465	0.01899	3.93	*0.000
Lev β_{14}	0.0732	0.01896	3.86	*0.000
Dlr Lev β_7	-0.15496	0.06077	2.55	**0.013
FCF β_{16}	0.03534	0.03499	1.01	0.169
DlrFCF β_9	-0.14930	0.06119	2.44	**0.021
Asint β_{15}	0.00147	0.00277	0.53	0.456
Dlr Asint β_8	-0.01102	0.00241	4.57	*0.000
*** دالة عند مستوى معنوية 1%، حيث (Sig<0.01)				
** دالة عند مستوى معنوية 5%، حيث (Sig<0.05)				
* دالة عند مستوى معنوية 10% حيث (Sig<0.10)				
معامل التحديد		معامل التحديد المعدل (Adjusted)		
معامل التحديد = 64.32% (R^2)		معامل التحديد المعدل = 62.88% (R^2)		
قيمة (K) المحسوبة = 16.06		دلالة اختبار (K) = 0.000***		
عدد المشاهدات = 504				

جدول رقم (12)

نتائج تحليل الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة M-Estimation على عينة من الشركات ذات ملكية حكومية

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار β	الخطأ المعياري Robust. St. Error	معنوية معاملات الانحدار	
			قيمة (Z)	مستوي الدلالة (Sig)
ثابت الانحدار β_0	0.5124	0.78589	0.652	0.568
Log rev β_1	0.3524	0.02676	13.17	*0.000
Dlr β_2	-0.7451	0.13901	5.36	*0.000
Dispersion β_{10}	0.0469	0.14431	0.325	0.235
Dlr Dispersion β_3	0.0563	0.05687	0.99	0.191
Avoid loss β_{11}	0.0635	0.06828	0.93	0.215
Dlr avoid loss β_4	0.3264	0.24727	1.32	0.131
Avoid dec β_{12}	0.0045	0.00593	0.759	0.789
Dlr Avoid dec β_5	0.05364	0.04967	1.08	0.129
Politic β_{13}	-0.1154	0.04508	2.56	***0.043
Dlr politic β_6	-0.3924	0.06391	6.14	*0.000
Lev β_{14}	0.12564	0.02679	4.69	*0.000
Dlr Lev β_7	-0.3985	0.06305	6.32	*0.000
FCF β_{16}	0.1136	0.03422	3.32	*0.000
DlrFCF β_9	-0.1566	0.03905	4.01	*0.000
Asint β_{15}	0.0096	0.03707	0.259	0.299
Dlr Asint β_8	-0.2699	0.05387	5.01	*0.000
*** دالة عند مستوى معنوية 1%، حيث (Sig<0.01)				
** دالة عند مستوى معنوية 5%، حيث (Sig<0.05)				
* دالة عند مستوى معنوية 10% حيث (Sig<0.10)				
معامل التحديد		معامل التحديد المعدل (Adjusted)		
معامل التحديد = 52.36% (R^2)		معامل التحديد المعدل = 50.64% (R^2)		
قيمة (K) المحسوبة = 23.17		دلالة اختبار (K) = 0.000***		
عدد المشاهدات = 288				

جدول رقم (14)

مقارنة نتائج الاختبار بين مجموعة شركات الملكية العامة ومجموعة شركات الملكية الخاصة باستخدام نموذجي (Fixed)، (M-Estimation)

المتغير اسم	الرمز	"Robust Least Square" M-Estimation						Fixed Effect with Robust Standard Error		
		عينة من الشركات المملوكة للحكومة			عينة من الشركات المملوكة للحكومة			عينة من الشركات المملوكة للقطاع الخاص		
		نوع العلاقة المعنوية	SIG	T	نوع العلاقة المعنوية	SIG	T	نوع العلاقة المعنوية	SIG	T
تششت رقم الدخل	Dlr Dispersion	غير معنوي	0.191	0.99	غير معنوي	0.156	1.02	معنوية وعكسية	0.018	2.93
الضغوط السياسية	Dlr politic	معنوية وطردية	0.00	6.1	معنوية وطردية	0.000	5.02	معنوية وطردية	0.000	3.59
الرفع المالي	Dlr Lev	معنوية وطردية	0.00	6.32	معنوية وطردية	0.000	4.58	معنوية وطردية	0.023	2.35
تجنب انخفاض الدخل	Dlr Avoid dec	غير معنوي	0.129	1.08	غير معنوي	0.178	1.14	معنوية وعكسية	0.000	4.55
تجنب الخسارة	Dlr avoid loss	غير معنوي	0.131	1.32	غير معنوي	0.116	1.9	معنوية وعكسية	0.000	3.72

وفي ضوء النتائج المعروضة في جدول رقم(14) يمكن التأكيد علي استقرار النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار Fixed Effect with Robust Standard Error، حيث جاءت جميع النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام اختبار «Robust Least Square M-Estimation» لتؤكد علي سلامة واستقرار ما تم التوصل إليه، حيث ظلت العلاقة بين دافعي «تجنب الخسارة، تجنب انخفاض الدخل» كمتغيرات مستقلة مع السلوك غير المتماثل للتكلفة كمتغير تابع غير معنوي في القطاع الحكومي مع استخدام كلا الاختبارين، ويمكن ملاحظة استقرار مستويات قبول النتائج في كلا الاختبارين حيث لم يحدث تغيير في مستوى القبول سوي في متغير معامل تشتت رقم الدخل حيث انتقل من مستوى قبول 5% في اختبار Fixed Effect إلى مستوى قبول 1% في اختبار M-Estimation عند التطبيق علي عينة من القطاع الخاص .

نتائج البحث وتفسيرها

يسعى هذا الجزء من البحث إلى استعراض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التشغيل الإحصائي للبيانات، مع مناقشة وتفسير هذه النتائج وذلك على النحو التالي:

1- بالنسبة للفرضيات المنبثقة من الفرضية الفرعية الأولى:

ترميز الفرضية	صياغة الفرضية	العلاقة المتوقعة البحث	نتيجة رفض الفرضية/ من عدمه
A1	يوجد علاقة بين دافع الإدارة نحو تقليل تشتت رقم الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة.	؟	(-) لا يمكن رفضه
B1	يوجد علاقة بين دافع الإدارة نحو تجنب انخفاض الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة.	؟	(-) لا يمكن رفضه
C1	يوجد علاقة بين دافع الإدارة نحو تجنب الخسارة والسلوك غير المتماثل للتكلفة.	؟	(-) لا يمكن رفضه
D1	يوجد علاقة بين دافع الإدارة في تجنب الضغوط السياسية والسلوك غير المتماثل للتكلفة.	؟	(+) لا يمكن رفضه
E1	يوجد علاقة بين دافع الإدارة نحو الالتزام باشتراطات عقود المديونية والسلوك غير المتماثل للتكلفة.	؟	(+) لا يمكن رفضه

2- بالنسبة للفرضيات المنبثقة من الفرضية الفرعية الثانية

ترميز الفرضية	صياغة الفرضية	العلاقة المتوقعة		رفض الفرضية/ من عدمه
		شركات قطاع خاص	شركات قطاع عام	
A2	لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة نحو تقليل تشتت رقم الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام؟	غير معنوي	معنوي وعكسي	لا يمكن رفضه
B2	لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة نحو تجنب انخفاض الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام؟	معنوي وطرد	معنوي وطرد	يمكن رفضه
C2	لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة نحو تجنب الخسارة والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام؟	معنوي وطرد	معنوي وطرد	يمكن رفضه
D2	لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة في تجنب الضغوط السياسية والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام؟	غير معنوي	معنوي وعكسي	لا يمكن رفضه
E2	لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دافع الإدارة نحو الالتزام باشتراطات عقود المديونية والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع الخاص مقارنة بشركات القطاع العام؟	غير معنوي	معنوي وعكسي	لا يمكن رفضه

مناقشة النتائج

في ضوء النتائج المعروضة في الجدولين (15)، (16) يمكن إبداء تفسير النتائج على النحو التالي:

بالنسبة لنتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأولى:

- تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية وعكسية بين دافع الإدارة نحو تقليل تشتت رقم الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة، وتعني هذه النتيجة أن تشتت رقم الدخل من عام إلى آخر قد يدفع الإدارة إلى التخلص السريع من بعض الموارد العاطلة غير المستغلة من أجل التخلص من هذه النفقات، وبالتالي تحقيق الاستقرار في مستويات الدخل المحققة من عام لآخر، إلا أن هذا الأمر قد يحدث خللاً في تماثلية حركة هياكل التكلفة.

- تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية وعكسية بين دافع الإدارة نحو تجنب انخفاض رقم الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة، وتعني هذه النتيجة أن الإدارة قد تسعى للحفاظ على تطور رقم الدخل من عام لآخر، فتقييم الإدارة من قبل الملاك ومدى كفاءتها يعتمد بشكل كبير على مدى التطور الذي حدث بالمنشأة في ظل هذه الإدارة، وفي سبيل الحفاظ المنشأة على صورة ذهنية مميزة عنها لدى الملاك فقد تعمد إلى التخلص بشكل سريع من الموارد غير المستغلة، الأمر الذي يؤدي إلى خلل بتماثلية هياكل التكلفة وينتج عنه وجود العلاقة العكسية المشار إليها (yang, 2019).

- تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية وعكسية بين دافع الإدارة نحو تجنب الخسارة والسلوك غير المتماثل للتكلفة، وتعني هذه النتيجة أن الإدارة تحاول بكل السبل تجنب ظهور رقم الدخل بشكل سلبي؛ لأن هذا الأمر قد يدفع المساهمين نحو المطالبة بتغيير الإدارة نظراً للإضرار الجسيمة التي قد يتعرضوا لها نتيجة لسلبية الأرقام سواء على مستوى سعر السهم ببورصة الأوراق المالية أو على مستوى توزيعات الأرباح، وحتى تتجنب الإدارة تلك الضغوط فإنها قد تتجه إلى التخلص بشكل سريع من الموارد غير المستغلة والتي يؤدي التخلص منها إلى تقليل النفقات وبالتالي تجنب الخسارة مع حدوث اختلالات في هيكل التكلفة نتيجة التخلص السريع من الموارد غير المستغلة (yang, 2019).

- تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية وعكسية بين دافع الإدارة لتجنب الضغوط السياسية وبين السلوك غير المتماثل للتكلفة، وتعني هذه النتيجة ميل الإدارة نحو الاحتفاظ ببعض الموارد غير المستغلة رغم عدم الحاجة إليها، بهدف زيادة التكاليف والنفقات والتي تؤدي بدورها إلى تخفيض رقم الربح وتخفيض الضرائب المربوطة على المنشأة، والبعد عن الأضواء والخضوع بشكل مباشر للمتابعة الحكومية والتي قد تنتج عن تضخم قيمة المنشأة وزيادة الأرباح المحققة، ويؤدي الاحتفاظ ببعض الموارد غير المستغلة إلى حدوث اختلالات في سلوك هياكل التكلفة (Pichetkun & Panmanee, 2012).

- تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين دافع الإدارة نحو الالتزام باشتراطات عقود المديونية والسلوك غير المتماثل للتكلفة، وتعني هذه النتيجة أن زيادة مستويات الدين بالمنشأة قد تكون أحد الأدوات التي تكبل حركة الإدارة في التخلص من بعض الأصول غير المنتجة نظراً لارتباطه باشتراطات معينة لبعض القروض، الأمر الذي قد يؤدي لحدوث اختلال في هيكل التكلفة (Pichetkun & Panmanee, 2012).

بالنسبة لنتائج اختبار الفرضيات الفرعية الثانية:

- تشير النتائج إلى وجود فروق معنوية لمتغيرات «تشتت رقم الدخل، تجنب انخفاض الدخل، تجنب الخسارة» عند المقارنة بين مجموعة شركات تتبع القطاع العام ومجموعة شركات تتبع القطاع الخاص، وتعني هذه النتيجة:

• عدم توفر دافع لدى الإدارة نحو إدارة رقم الدخل بشكل كبير، ويمكن القول إن استمرار إدارة المنشأة وبقائها في مثل هذا النوع من الشركات يعتمد بشكل كبير على مستوى العلاقات التي تتمتع بها الإدارة مع السلطة التنفيذية بالدولة.

• توجه الدولة نحو خصخصة شركات القطاع العام قد يساهم في استمرار الأوضاع بشكلها الحالي، الأمر الذي قد يبرر عدم محاولة الإدارة التخلص من المشاكل التي تواجه قيمة المنشأة على المستوى القصير والمتوسط.

• الأزمات التي مرت بها جمهورية مصر العربية من أحداث اقتصادية في عام 2008 مروراً بالأحداث السياسية في عامي 2011 و2013 وما تبع تلك الفترة من ضغوط عمالية أدت إلى الإبقاء على عمالة مقنعة وتعيين عمالة لا حاجة إليها، فضلاً عن رفع تكلفة الأجور في الشركات الحكومية استجابة للمطالب العمالية، على الرغم من تحقيق قطاع عريض من هذه الشركات لخسائر كبيرة.

• خضوع المنشأة الحكومية لمراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات، وفي بعض الأحيان لمراجعة أحد مكاتب المراجعة الخارجية جنباً إلى جنب مع مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات الأمر الذي يحد بشكل كبير من قدرة الإدارة على التحرك في مساحات واسعة والمناورة بأرقام المبيعات والتكاليف.

كل ما سبق وأكثر أدى إلى أن هياكل التكاليف بالوحدات الحكومية أصبحت تتحرك بمعزل عن حركة الطلب، وبالتالي أصبح انخفاض حجم الطلب يقابله في بعض الأحيان زيادة في التكاليف، الأمر الذي أدى إلى صعوبة الربط بين التكاليف والمبيعات وبالتالي يؤكد النتائج المتوصل إليها بعدم وجود علاقة بين متغيرات «تشتت رقم الدخل، تجنب انخفاض الدخل، تجنب الخسارة» والسلوك غير المتماثل للتكلفة في شركات القطاع العام.

- تشير النتائج إلى عدم وجود فروق معنوية بين دوافع الإدارة نحو «الالتزام باشتراطات عقود المديونية - تجنب الضغوط السياسية» عند المقارنة بين مجموعة شركات تتبع القطاع العام ومجموعة شركات تتبع القطاع الخاص، وتعني هذه النتيجة أن (Pichetkun & Panmanee, 2012):

• دافع الإدارة نحو الالتزام باشتراطات عقود المديونية قد يحد من قدرة الإدارة على التخلص من الأصول غير المنتجة سواء كان ذلك في القطاع العام والخاص، وبالتالي يدفع الإدارة إلى الاحتفاظ بهذه الأصول حتى لا تتعرض لمخالفات من قبل الدائنين، وهو الأمر الذي يمكن تعميمه على كلا النوعين من الشركات.

• يمكن النظر إلى دافع الإدارة نحو تجنب الضغوط السياسية من زاوية الملكية الخاصة على اعتبار أن الإدارة تسعى لتخفيف حدة الضغوط السياسية عليها، وتعتمد في ذلك على الاحتفاظ بموارد غير مستغلة وغير مضيعة للقيمة - قد تحقق في بعض الأحيان منها مصالح شخصية على حساب الملاك - وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف والنفقات المفصح عنها وتخفيض رقم الدخل، أما من زاوية الملكية الحكومية فطبيعة هذه الشركات تتسم غالباً بالترهل في الهيكل الإداري وانتشار العمالة المقنعة التي تؤدي إلى حدوث اختلالات في هياكل التكلفة. لذا فإن زيادة حجم المنشأة الحكومية قد يؤدي لزيادة التدخلات الحكومية من أجل تحقيق الأبعاد الاجتماعية بصرف النظر عن منظور الربحية، الأمر الذي قد يجبر الإدارة على الاحتفاظ بموارد غير مستغلة تؤدي إلى خلل في تماثلية هياكل التكلفة .

الدراسات المستقبلية:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن الإشارة إلى عدد من الأفكار التي يمكن العمل عليها وتطويرها لتشكيل أساساً لعدد من البحوث والدراسات المستقبلية وتمثل أهمها فيما يلي:

- 1- استخدام قياسات بديلة للضغوط السياسية مثل معدل الضريبة، ومعامل الخطر Beta وإعادة الاختبار للتعرف على تأثير ذلك على تماثلية سلوك التكاليف.
- 2- التعبير عن الملكية الحكومية بنصيب الحكومة في كل شركة والتعرف على تأثير ذلك على تماثلية سلوك التكاليف.
- 3- دراسة أثر الأزمات المالية التي مرت بها الشركات المدرجة في سلوك الأوراق المالية على طبيعة العلاقة بين دوافع إدارة الدخل والسلوك غير المتماثل للتكلفة.
- 4- إعادة اختبار المتغيرات التي انطوت عليها الدراسة الحالية مع تقسيم الملكية الحكومية إلى ثلاث مستويات بدلاً من مستويين فقط على أن يكون المستوى الأول ملكية حكومية أقل من 25%؛ بينما يكون المستوى الثاني ملكية حكومية أكبر من 25% وأقل من 50%، أما المستوى الثالث فيكون ملكية حكومية أكبر من 50%.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- البورصة المصرية، 2014، «القواعد التنفيذية لقواعد القيد واستمرار القيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية».
- جذر، ماجد محمد السيد، 2019، «ممارسات الإفصاح عن رأس المال البشري في الشركات ذات الملكية الحكومية المدرجة في السوق المالية السعودية: دراسة استكشافية»، *مجلة الإدارة العامة*، 60(2): 235-276.
- شتيوي، أيمن أحمد، 2009، «دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية»، *المجلة العلمية*، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد الأول.
- عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد، 2011، «العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية»، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد 2: 157-243.
- فودة، السيد أحمد محمود، 2018، «أثر توجه المدراء نحو المخاطرة على العلاقة بين عدم تأكد الطلب وهيكل التكلفة خلال دورة حياة الشركة» دراسة اختبارية، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، 2(2): 103-490.
- منطاش، عبد الحميد عبد المنعم عبد الحميد، 2015، «قياس انعكاس التكلفة الثنائية الاتجاه علي دقة مخرجات نظام المحاسبة الإدارية»، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة القاهرة. متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/NfQSB>

المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdel Aziz, A., (2014), "Testing the stickiness behavior of selling, general and administrative expenses in Egyptian corporation: An empirical study", *Un Published Master thesis*, Faculty of commerce, zagazig university.
- Al Hayek, M., (2018), "The Effect of Acquisition on Income Statement Items in Acquired Company (Subsidiary Company) - Case Study", *International Journal of Economics and Finance*, 10. (5): 173-183
- Ardekani, A., Younesi, N., Hashemijoo, M., (2012), "Acquisition, Earnings Management and Firm's Performance: Evidence from Malaysia", *Journal of Business Studies Quarterly*, 4: 91-110.
- Ardison, K., Martinez, A., Galdi, F., (2012), "The effect of leverage on earnings management in Brazil", *Advances in Scientific and Applied Accounting*, 5: 305-324.
- Ashiq, A., Weiningm Z., (2015) "CEO tenure and earnings management", *Journal of Accounting and Economics* 59(1): 60-79.
- Bajo, A., Zuber, L., Primorac, M., (2018), "Financial performance of state-owned enterprises", *Institute of Public Finance (Fiscus)*, 5: 1-23.
- Bartov, E., Gul, F., Tsui, J., (2000), "Discretionary - Accruals Models and Audit Qualifications", *Available at: www.ssrn.com*.
- Boakye, B., Atiso, F., Koranteng, E., (2019), "The Relationship between Real Earnings Management and Cost Behavior", *SEISENSE Journal of Management*, 2(6): 65-77
- Boubakri, N., Chen, R., El Ghoul, S., Guedhami, O., Nash., (2019) "State Ownership and Stock Liquidity: Evidence from Privatization", Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2984587> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2984587>
- Chen, C., Gores, T., Nasev, J., Wu, S., (2018), "CEOs versus CFOs: Managerial Overconfidence and Cost Behavior", *AAA 2019 Management Accounting Section (MAS) Meeting*. Available at: SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3233106> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3233106>

- Chen, C., H. Lu, and T. Sougiannis., (2012), " The agency problem, corporate governance, and the asymmetrical behavior of selling, general, and administrative costs", *Contemporary Accounting Research*, 29 (1): 252–282.
- Clive, L., Zi-Tian, W., Xi W., (2018), "Earnings management, audit adjustments, and the financing of corporate acquisitions: Evidence from China", *Journal of Accounting and Economics*, 65(1): 21-40
- Da Silva, A., Zonatto, V., Magro, C., Klann, R., (2019), "Sticky Costs Behavior and Earnings Management", *Brazilian Business Review*, 16(2): 191-206
- Dechow, P.; Sloan, R., Seeney, A., (1995), "Detecting earnings management", *The Accounting Review*, 193-225.
- Dierynck, B., Landsman W., Renders, A., (2012), "Do Managerial Incentives Drive Cost Behavior? Evidence about the Role of the Zero Earnings Benchmark for Labor Cost Behavior in Belgian Private Firms.", *Journal of Accounting Review*, 87(4): 121-46.
- Dye, R., (1988), "Earnings Management in an Overlapping Generations Model", *Journal of Accounting Research*, 26(2): 195-235.
- Ezat, A., 2014, "Corporate Governance, Ownership Structure, and Cost Stickness: Evidence from Egypt ", available at:<http://0810gg5d1.1103.y.http.search.mandumah.com.mplbci.ekb.eg/Record/692651>
- F, Amrie., F, Ahmad., (2018). "The Effects of Tax Avoidance, Accrual Earnings Management, Real Earnings Management, and Capital Intensity on the Cost of Equity". *Journal Dinamika Akuntansi*. 10(1): 40-50.
- Francis, J., Hanna, D., Vincent, L., (1996), "Causes and Effects of Discretionary Asset Write-Offs", *Journal of Accounting Research*, 34(Supplement): 117-134.
- Ghaleb, B., Kamardin, H., (2018), "Real Earnings Management: A Review of Literature and Future Research", *Asian Journal of Finance & Accounting*, 10(1): 440-456.
- Guilding, C., Drury, C., Tayles, M., (2005), "An Empirical Investigation of the Importance of Cost-Plus Pricing", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 20 (2): 125-137.
- Gujarati, D., (2003), "Basic Econometrics", 4th Edition, *Mcgraw Hill, New York*.
- Healy, P., Wahlen, J., (1999), "A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting", *Accounting Horizons*, (13), 365-383.
- Holzhacker, M., Krishnan, R., and Mahlendorf, M., (2015), "The impact of changes in regulation on cost behavior", *Contemporary Accounting Research*, 32(2): 534-566.
- Hu, N., Hao, Q., Liu, L. Yao, d., (1958-2012), L.J. (2015), «Managerial tenure and earnings management», *International Journal of Accounting & Information Management*, 23 (1): 42-59.
- Hur, K., Kim, D., Cheung, J., (2019), "Managerial Overconfidence and Cost Behavior of R&D Expenditures", *Sustainability*, 11(18): 1-13.
- Jin, Yusi., (2017), Does Earnings Management Affect the Cost Stickiness of Corporate? 7th International Conference on Education", Management, Computer and Society (EMCS 2017), *Advances in Computer Science Research (ACSR)*, 61.
- Jones, J., (1991), "Earnings management during import relief investigations", *Journal of Accounting Research*, 193-228.
- Kaya, C., Turegun, N., (2017), "Associations between Earnings Management Manipulation Types and Debt Contracts, Political Costs and Characteristics of Board of Directors: *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 7 (2): 208-214.

- koo, J., Song, S., Paik, T., (2015), "Earning Management and Cost stickiness", *Advanced Science and Technology Letters*, 84: 40-44.
- Larcker, D., Richardson, S., Tuna, I., (2007), "Corporate governance, accounting outcomes, and organizational performance", *Acc. Rev.*, 82: 963–1008.
- Li, Xintao., (2019)., "The Effect of State Ownership on Audit quality: Evidence from Chinese Public Listed Firms, MSc in Accounting & Financial Management, *Master Thesis*, Erasmus University, Available at: <https://2u.pw/jMi2c>
- Lopes, A., (2018), "Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Portugal", *Athens Journal of Business and Economics*, 4. 179.
- Maaloul, A., Chakroun, R., Yahyaoui, S., (2018), "The effect of political connections on companies' performance and value", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 8: 185-204.
- Malekvar, H., Abdoli, M., (2015), "Relationship between Costs Stickiness and Corporate Governance" *Bulletin of The Georgian National Academy of Sciences*, 9(2): 97-137.
- Memis, M., Çetenak, E., (2012), "Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison", *International Journal of Economics and Financial Issues*, 2: 460-469.
- Muluk, A., Herianti, E., (2019). "Does Audit Quality able to Reduce Cost Stickiness? Evidence from Property, Real Estate and Building Construction Industry", *KnE Social Sciences*, 3(26): 564–577.
- OECD,) (2017), "*Disclosure and Transparency in the State-Owned Enterprise Sector in Asia: Stocktaking of National Practices*"
- Pichetkun, N., Panmanee, P., (2012), "The Determinants of Sticky Cost Behavior: A Structural Equation Modeling Approach", *Faculty of Business Administration at Rajamangala University of Technology Thanyaburi*, Available at <http://www.jap.tbs.tu.ac.th/files/Article/jap23/Full/jap-23NuchPana.pdf>.
- Rani, P., Hussain, F., Chand, P., (2013), "Managerial Incentives for Earnings Management Among Listed Firms: Evidence from Fiji", *Global Journal of Business Research*, 7 (1): 21-31.
- Schipper, K., (1989), "Commentary on Earnings Management", *Accounting Horizons*, 3(4): 91-102.
- Setyawan, M., Anggraita, V., (2018), "The Effects of CEO Tenure on Earnings Management: The Role of CEO Career Origin and Affiliated Relationships", *Conference: 6th International Accounting Conference (IAC 2017)*.
- Tong Y., Wang H., (2007), "Transactions among related parties, control income and earnings quality", *Accounting Research*, (4): 75-82.
- Tonye, O., Sokiri, I., (2020), "Financial Leverage on Earnings Management of Quoted Manufacturing Companies in Nigeria", *International Journal of Management Science and Business Administration*, 6(4), 7-21.
- Tsitinidis, A., Duru, K., (2013), "Managerial Incentives and Earnings Management: An Empirical Examination of the Income Smoothing in the Nordic Banking Industry", *M.Sc. In Accounting, Auditing & Analysis*, Available at: <https://cutt.us/077nU>.
- Watts, R., Zimmerman, J., (1978), "Towards A Positive Theory of the Determination of Accounting Standards", *The Accounting Review*, 53: 112-134.
- Xue, S., Hong, Y., (2015), "Earnings management, corporate governance and expense stickiness", *China Journal of Accounting Research*, 9: 41-58.

- Yang, Yiru, (2018), "Do Accruals Earnings Management Constraints and Intellectual Capital Efficiency Trigger Asymmetric Cost Behaviour? Evidence from Australia: Accruals Earnings Management Constraints and Intellectual Capital", *Australian Accounting Review*. 29(2): 177-192.
- Zamri, N., Abdul Rahman, R., Mohd Isa, S., (2013), "The Impact of Leverage on Real Earnings Management", *Procedia Economics and Finance*, 7: 86–95.

ملحق الدراسة

م	القطاع والشركاء	م	القطاع والشركاء	م
1	الوطنية لمنتجات الذرة	24	القطاع والشركاء	م
2	مطاحن ومخابز شمال القاهرة	25	القطاع والشركاء	م
3	مطاحن ومخابز الإسكندرية	26	القطاع والشركاء	م
4	المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	27	القطاع والشركاء	م
5	مطاحن مصر الوسطى	28	القطاع والشركاء	م
6	شمال الصعيد للتنمية - (نيوباب)	29	القطاع والشركاء	م
7	الإسماعيلية لمصر للوجان	30	القطاع والشركاء	م
8	المنصورة للوجان	31	القطاع والشركاء	م
9	القاهرة للوجان	32	القطاع والشركاء	م
10	الدولية للمحاصيل الزراعيه	33	القطاع والشركاء	م
11	المصرية للوجان	34	القطاع والشركاء	م
12	مطاحن شرق الدلتا	35	القطاع والشركاء	م
13	مطاحن مصر العليا	36	القطاع والشركاء	م
14	مطاحن وسط وغرب الدلتا	37	القطاع والشركاء	م
15	مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجزيرة	38	القطاع والشركاء	م
16	القاهرة للزيوت والصابون	39	القطاع والشركاء	م
17	العربية لمنتجات الألبان "بادا"	40	القطاع والشركاء	م
18	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	41	القطاع والشركاء	م
19	سماد مصر (الجيفرت)	42	القطاع والشركاء	م
20	اسيكت للتعبئة - اسكوم	43	القطاع والشركاء	م
21	العز الخفية للصلب - الاسكندرية	44	القطاع والشركاء	م
22	مصر للالومنيوم	45	القطاع والشركاء	م
23	مصر الوطنية للصلب - عثاقه			

م	القطاع والشركاء	م	القطاع والشركاء	م
46	السويس للاستمنت	70	التعبير والاستشارات الهندسية	م
47	القومية للاستمنت	71	القاهرة للإسكان والتعبير	م
48	اسمنت سيناء	72	المتحدة للإسكان والتعبير	م
49	جنوب الوادي للاستمنت	73	المقاربي للنوبك الوطنية للتنمية	م
50	اكرومصر للخدمات والسفلات المعدنية	74	الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية	م
51	دلتا للإتشاء والتعبير	75	مدينة نصر للإسكان والتعبير	م
52	الحديثة للمواد العازلة بيثومود	76	العربية لاستصلاح الأراضي	م
53	الجزيرة العامة للمقاولات والاستثمار	77	القاهرة للاستثمارات والتنمية	م
54	الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار SCCD	78	العامرة لاستصلاح الأراضي والتنمية	م
55	المصرية لتطوير صناعة البناء (بفت سلاب مصر)	79	وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي السياحية والتربية	م
56	العربية للمحاجين	80	المصرية للمشروعات والمشاريع العالمية	م
57	البويات والصناعات الكيماوية - باكين	81	رواد مصر للاستثمار السياحي	م
58	العز للسيراميك والبورسلين	82	رمكو للإتشاء القرى السياحية	م
59	نيسكو مصر	83	جولدن بيراميز بلازا	م
60	العربية للخزف - سيراميك ريماس	84	بيراميزا للفنادق والقرى السياحية	م
61	اسمنت بورتلاند طرة المصرية	85	اوراسكوم للتنمية مصر	م
62	مصر للاستمنت - فنا	86	عبر المحيطات للسياحة	م
63	مصر بنى سويف للاستمنت			
64	مصر لصناعة التبريد - ميركو			
65	الاسكندرية لاستمنت بورتلاند	87	الاسكندرية للزيوت المعدنية	م
66	المصريين للإسكان والتنمية والتعبير	88	مجموعة جي . أم . سي للاستثمارات الصناعية والتجارية المالية	م
67	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك			
68	مينا للاستثمار السياحي والمقاربي			
69	الوطنية للإسكان للقطاعات المهنية			

The relationship between motives of earning management and asymmetric cost behavior: Comparative study between public and private sector companies

Dr. Moamen Farhat El-Sayed Mohamed

Lecturer, Department of Accounting
Faculty of Commerce, Aswan University, Egypt
Assistant Professor, Community College, Majmaah University

Mohamed M. Soliman

Lecturer, Department of Accounting
Faculty of Commerce, Zagazig University, Egypt

ABSTRACT

This research aims to investigate the relationship between the management's motivations towards earnings management and asymmetric cost behavior, by addressing the impact of government ownership on the nature of this relation. In order to test the hypotheses of the study, a sample of listed non-financial companies in the Egyptian market was used for the period from 2009 to 2017 with 792 observations. The results reached the level of the sample as a whole to: the existence of a significant and positive relationship between management's motives towards "avoiding political pressures, complying with debt covenants requirements" and asymmetric cost behavior. It also reached to the existence a significant and negative relationship between management's motives towards "reducing income figure dispersion, avoiding income decline, avoiding loss" and asymmetric cost behavior. The results of the comparison between the two samples of government-owned and privately owned companies indicate to the presence of significant and statistically significant differences, as the study found that there is no relationship between management's motives towards "avoiding loss, avoiding income decline, dispersing income figure" and the asymmetric cost behavior of companies with government ownership; While the results indicate to the existence of a significant and negative relationship between management's motives towards "avoiding loss, avoiding income decline, dispersing the income figure" and asymmetric cost behavior companies with private ownership .

Keywords: *Government ownership, public sector companies, asymmetric cost behavior, income management motives.*

